



PROVISIONAL

A/IV.2336

5 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السابعة

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والسادسة والثلاثين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ٣٠ / ١٥

الرئيس :	السيد غنشر	(نائب الرئيس)	(جمهورية المانيا الاتحادية)
ثم :	السيد راباسا	(نائب الرئيس)	(المكسيك)
ثم :	السيد بيوكا	(نائب الرئيس)	(النمسا)

— مواصلة نظار البند (٧) من جدول الأعمال " الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي "

القيت الكلمات من :

السيد تسيرنج	(بوتان)	السيد فيشر	(جمهورية المانيا الديمقراطية)
السيد بتروف	(بلغاريا)	السيد هيتام	(ماليزيا)
السيد بندرانكا	(سرى لانكا)	السيد بيهوتي	(بوروندي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70560/A

مواصلة مناقشة البند ٧ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي

السيد تسيرنج (بوتان) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أتقدم اليكم بالتهناني الحارة لوفدي ، بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخاصة ، ونحن على ثقة من أنكم بفهمكم العميق للاحتياجات والأمني المشروعة والعادلة للدول النامية ، سوف ترشدون مناقشات هذه الدورة ، وتقودونها الى نهاية ناجحة . وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد السكرتير العام على جهوده في تنظيم هذه الدورة ، وفي اعداد الوثائق الواضحة التي سوف تستخدم كخلفية في مناقشاتنا .

ان الدورة الخاصة السابعة تنعقد في لحظة تتسم بالأهمية البالغة ، وبالصعوبة في آن واحد ، ولم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن كانت هناك مثل هذه الحاجة الى الرؤية الواضحة ، والخلق في معالجتنا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وان الموقف الحالي ليثير قلقا بالغاً للدول العالم الثالث ، وكذلك للدول الصناعية . ونحن نأمل أن نتمكن بروح من الفهم المتبادل والتعاون ، من اتخاذ اجراءات بناءة وإيجابية لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه البشرية .

ان التحديات الجادة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم ، والتي تحتاج الى حل سريع لمصلحة الاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم ، قد تم التعبير عنها بشكل واضح وقوى من قبلكم ، يا سيادة الرئيس ، في خطابكم الافتتاحي ، وأيضاً من قبل كثير من المتحدثين خلال الأيام القليلة الماضية ، ولذلك فأنني لا أنوى أن أعالج هذه الموضوعات ، وانما سوف أعلق فقط على بعض الموضوعات الأساسية التي لها علاقة بمجموعة الدول غير الساحلية ، والدول الأقل نمواً التي تنتمي اليها بوتان .

منذ عشرون عاماً ، كان هناك تعاطف وقلق ، عبر عنهما المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمساوئ والأضرار ، التي تتعرض لها الدول الأقل نمواً ، والدول غير الساحلية ، وقد اتخذت عدة قرارات في مختلف محافل الأمم المتحدة . وقد حان الوقت الآن لخلق جهاز منفصل يعمل على الاستجابة للاحتياجات الخاصة للدول المتضررة بحكم موقعها الجغرافي . وان المؤتمر العام الثاني لليونيبدو ، ان اعترف بهذه الحاجة ، قد وافق في "ليما" في شهر آذار/مارس من هذا العام على قرار يوصي فيه باقامة أجهزة تنظيمية خاصة ، لكي تعالج المشكلات المتعلقة بهذه المجموعة من الدول . ونحن

نعتبر هذه خطوة واقعية . كذلك فان مؤتمر الدول النامية ، الخاص بالمواد الخام ، والذي عقد في داكار في بداية هذا العام ، قد حدد برنامجا للعمل من خمس نقاط ، وذلك لصالح الدول غير الساحلية . ويسعدنا أن نلاحظ أن انشاء صندوق خاص ، لتعويض الدول غير الساحلية عن الأضرار التي لحقت بها ، بسبب ارتفاع تكاليف النقل والمرور ، قد اتخذت بشأنه توصية قوية ، وان هذا يعكس النداء الذي تقدم به وفدي في الدورة الخامسة السادسة . ان وفدي يؤيد تأييدا تاما اعلان " داكار " ، وبرنامج العمل المكون من خمس نقاط فيما يتعلق بالدول غير الساحلية ، ويأمل أن تتمكن هذه الدورة الخاصة ، من قبول هذه التوصيات ، وأن تعمل وفقا لها . ان تنفيذ الاجراءات المختلفة ، التي ذكرت لصالح الدول غير الساحلية يمكن أن يتحقق بأفضل طريقة ممكنة ، فيما لو تم انشاء ادارة منفصلة لهذه الدول في اطار سكرتارية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة .

ان الدول غير الساحلية ، أيضا ، ينبغي أن تتلقى نصيبا عادلا من ثروات المحيطات والبحار ، التي تعتبر ثراثا مشتركا للبشرية . ونحن نؤيد بقوة انشاء سلطة دولية فعالة لقاع البحار ، لكي تضمن التعاون الدولي من أجل تنمية وتوزيع عادل لموارد قاع البحار والمحيطات ، خارج حدود الولاية القومية .

ان الاعلان وبرنامج العمل ، خاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وكذلك ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول كلها تعتبر قرارات تاريخية ، سوف تشكل الخطوط الاساسية لتغيير النظام القائم حاليا والذي ينطوى على الظلم ، وان وفدى يأمل بحرارة ، انه في جو من الحوار البناء وبتعاوننا ، سوف نتمكن من التوصل الى طرق عملية لحل المشكلات الملحة التي تواجه ثلثي البشرية وذلك في اطار هذه الدورة ، حتى يتمكن الجنس البشرى بأكمله ، بروح من طيب النوايا والاخوة ، ان يفتح صفحة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وان أى حل بديل سوف يكون سلسلة من المواجهات كل منها ستكون اسوأ من الاخرى وتؤدي في النهاية الى العمل في غير مصلحة الجميع . وفي النهاية أود أن اختتم بسطور قليلة من الشعر الانجليزي لتيسون التي قد يكون لها علاقة بمناقشاتنا :

” ان النظام القديم يتغير

ويترك المجال لنظام جديد

ان الله يحقق ذاته بطرق كثيرة

خوفا من ان نظاما واحدا حسنا قد يفسد العالم .”

السيد فيشر (جمهورية المانيا الديمقراطية) { الكلمة بالالمانية } (قدم

الوفد النص بالانجليزية) : ان جمهورية المانيا الديمقراطية ترحب بانعقاد هذه الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، واننا نشارك في مناقشة الموضوعات الهامة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي ، اعتقادا منا بأن هذا سيدعم أهداف الدورة السادسة الخاصة بالمنعقدة في عام ١٩٧٤ . ان المشاكل الاقتصادية لا يمكن أن تعالج أو تحل الا في اطار ارتباطها بعملية دعم السلام والامن في العالم . ان العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين الدول يجب أن تأخذ في اعتبارها مصالح جميع الشعوب ، وفي هذا الشأن ، فان جمهورية المانيا الديمقراطية توافق تمام الموافقة على السياسات التي تتبعها الدول التي تسعى الى التحرر الوطني في كل من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، يعتبر أساسا طيبا لهذا العمل .

الان وقد تحسن المناخ الدولي اصبحت الشروط الخاصة باعادة التعاون الاقتصادى الى مجراه الطبيعى أصبحت افضل في كل المجالات . والواقع ان في مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، نجد أن الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، قد اتفقت على المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول ، مما يدعم مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . لاشك أن الدور الذي لعبته هيئة الامم المتحدة في الجهود المشتركة التي بذلتها الدول للحفاظ على السلام ، ولقائمة علاقات اقتصادية على مبدأ المساواة امر له أهميته .

في الهند الصينية ، وبعد كفاح طويل ، وتضحيات كبيرة بذلها كل من شعب فيتنام ولاوس وكمبوديا ازيلت احدى بؤر الحرب .

وما من دولة تسير وفق مبادئ هيئة الامم المتحدة وميثاقها يمكن بصورة تعسفية أن تستبد من هذا التعاون ، لذلك فان بلادى تؤيد قبول جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية كأعضاء في هيئة الامم المتحدة .

منذ خمسة عشر عاما وبعد مبادأة اتخاذها الاتحاد السوفياتي ، أقرت هيئة الامم المتحدة ، الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، واليوم قد الغي من الوجود النظام الاستعماري . ان قوى التحرر الوطني ، والدول الاشتراكية وباقي الدول التقدمية الاخرى ، أصبحت توجه جهودها نحو ازالة آثار الاستعمار والقهر العنصرى والاستغلال الاستعماري الجديد من حياة الشعوب .

وهذا بالاضافة الى القضاء على التفرقة في أى صورة من صورها ، وكل هذا يعتبر من الشروط الاساسية لاعطاء طابع جديد للعلاقات الدولية الاقتصادية .

هكذا فان النتائج الواردة في اعلان ليما الصادر عن مؤتمر دول عدم الانحياز ، تتفق مع رأينا . اننا نعتبر نتائج هذا المؤتمر الوزارى نتائج تؤيد الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز ، لدعم الاساس السياسى للعلاقات الدولية القائمة على المساواة . العلاقات الدولية الاقتصادية .

وتمشيا مع احد الاهداف الرئيسية لميثاق هيئة الامم المتحدة ، فانه يجدر أن تقوم العلاقات بين الدول على اساس مبدأ السيادة والمساواة في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ،

والمدول عن استخدام القوة والعمل على المنفعة المشتركة . وحتى تتطور الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، عليها أن تأخذ بهذا المبدأ فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، ان الموافقة على ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، يعتبر خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف ، ومن الضروري بل من الملح أن ننفذ مضمون هذا الميثاق .
اننا نشارك الرأي القائل بأن نتائج مؤتمر الامن والتعاون الاوربي سوف تدعم التعاون الدولي في كافة المجالات .

وما من شك في أن الدول النامية فقط ، في ظروف الانفراج ، سوف تستطيع أن تضطلع بمهامها الصعبة ، وان تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي اللازمين . كما أن استقرار العلاقات الاقتصادية بين الدول انما يرتهن بمدى النجاح في الجهود التي تبذل لارساء دعائم الانفراج وازالة حدة التوتر . ان مثل هذه العلاقات ستكون مفيدة لكافة الدول .

وبالرغم من تحسن المناخ الدولي . فان سباق التسلح لزال مستمرا ، وان ذلك سوف يؤثر على حل المشاكل الاقتصادية الملحة الحالية . ان هناك مبالغ ضخمة منفقة في مجال التسلح في العالم كل سنة ، وهذه الموارد هي أكبر في مجملها من الدخل القومي للدول النامية في آسيا وأفريقيا . ان أي إجراء يتخذ للحد من الاسلحة والتسلح ، حتى لو كان جزئيا سوف يوفر موارد يمكن ان تستخدم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يرفع من مستوى معيشة الشعوب .

ان القرار الخاص بالحد من الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بنسبة ١٠ في المائة المقترح من الاتحاد السوفياتي ، والذي تم اقراره سنة ١٩٧٣ لم ينفذ حتى الان . اعتقد أنه يمكن أن تكرر موارد اضافية ضخمة لمعاونة الدول النامية في مجال التصنيع وزيادة انتاجها من المواد الغذائية ومكافحة الكوارث الطبيعية والامراض . ان محاولات بعض الدوائر لتأجيل تنفيذ هذا القرار ، انما تضر بعملية تحقيق الرخاء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وهذه المحاولات تؤدي الى زيادة سباق التسلح .

وعلا بالتقاليد التي تتبعها القوى العاطلة الشورية ، وبتعاليم كارل ماركس ، وفريدرك انجلز ، الذى أعلن منذ أكثر من قرن مضى " ان الشعب الذى يمارس القمع ضد الآخرين لا يستطيع أن يحرر نفسه " . ان جمهورية المانيا الديمقراطية قد وضعت حدا ، بلا رجعة ، للسياسة الخارجية الاستعمارية للامبريالية الألمانية . وما يتمشى مع الطابع المميز للدولة الاشتراكية ، أن نلتزم بالتضامن مع القوى التي تناضل من أجل التحرر الوطني والاجتماعي في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ضد الامبريالية والاستعمار والتفرقة العنصرية ، وأن نقيم علاقات مع حكومات هذه الدول ، على أساس مبدأ التعايش السلمي ، والتضامن ضد الامبريالية . ونحن نؤيد هذه الدول في دعم استقلالها السياسي ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من الامبريالية للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين .

وفي مناهضة الحروب الامبريالية ، وأعمال العدوان ، والتأكيد على مبدأ التعاون السلمي ، فان جمهورية المانيا الديمقراطية تعتبر الحليف الطبيعي لدول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ان الحكام الاستعماريين السابقين قد تركوا تركة ثقيلة للشعوب التي قاموا بقمعها وقهرها ، وهذه الشعوب لا زالت تسلب مواردها بفعل الاستعمار الجديد تحت شعار الاجراءات التمشية مع السوق . ان الدول النامية من حقها المشروع أن تطالب بالتعويض المادى والمالى لكل الأضرار السيئة التي ترتبت على الاستعمار ، والاستعمار الجديد .

وأود أن أؤكد لكم أننا في كل الأوقات - كدولة اشتراكية - سوف نؤيد المطالب المشروع العادلة لهذه الدول . ان جمهورية المانيا الديمقراطية ، بطبيعة الحال ، سوف تساعد الدول النامية على التخلص من هذه التركة الثقيلة ، وستساعد على الاسراع بتنميتها الاقتصادية ، فهي ظل سيادتها الوطنية . وفي هذا المجال ، فمن الواضح أن الدول النامية التي عدلت في نظمها الاقتصادية والاجتماعية تعديلا جذريا قد نجحت الى حد كبير في زيادة قدراتها الصناعية والزراعية لصالح شعوبها .

ان الخبرة التي اكتسبتها جمهورية المانيا الديمقراطية في اعادة بناء اقتصادها القومي الذى دمته الحرب العالمية الثانية ، والرخاء الذى حققته ، يثبت أهمية هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . ان شعب بلادى قد اختار عن وحي ، طريق الاشتراكية .

ان عددا كبيرا من المشاكل التي تعاني منها دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، انما ترجع الى النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي ، وتنبع من الأساليب التي استخدمها الاستعمار ، والاستعمار الجديد . انني أشير مثلا الى موضوع نقل المكاسب الى الدول الاستعمارية السابقة ، والى سلب المواد الخام والموارد التي تنتجها الدول النامية ، وأشير أيضا الى عدم المساواة في شروط التجارة الى هجرة المثقفين .

ان الشركات متعددة الجنسيات التي تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب وتخضعها للاستغلال ، وتسيطر في عدد كبير من الدول النامية على عدة مؤسسات صناعية تابعة لها ، كما تسيطر على الانتاج الصناعي والتجارة الخارجية لهذه الدول ، قد ساهمت في عرقلة تقدم الاقتصاد القومي لهذه البلاد .

كما ذكر في ليما في الأسبوع الماضي ، ان من يملكون رؤوس الأموال التي تستثمر على الصعيد الدولي ، انما يحققون ربحا طائلا من استغلالهم للدول الآسيوية والافريقية ودول أمريكا اللاتينية . وهذه الشركات لا زالت تفرض مبدأ تقسيم العمل على الدول النامية ، الأمر الذي يزيد من ثرائها ، ويزيد من فقر وتأخر الدول النامية .

وهذا الموقف يبين بوضوح أن أي نجاح يحقق في مجال الاقلال من النفوذ ، والسلطة ، والنشاط الاقتصادي والاجتماعي لاتحادات هذه الشركات ، انما يرتفع بالتنفيذ السريع للقرارات التي أقرتها الدورة السادسة الخاصة ، وتنفيذ المبادئ الواردة في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

وكدولة عضو في لجنة الاتحادات متعددة الجنسيات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فان بلادى قد اقترحت عدة اجراءات لوضع حد لهذا النشاط الضار بمصالح الدول النامية .

ومنذ الدورة السادسة الخاصة ، تعرض التعاون الاقتصادي لضغط كبير نظرا لاستمرار الأزمة الاقتصادية في الدول الرأسمالية ، وهذه الأزمة انما تجعل مصير الملايين من العاملين في هذه الدول أكثر صعوبة ، وتعطل القدرات التي كان من الممكن أن تستغل للاسراع بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب هذه الدول .

ان آثار هذه الأزمة تظهر أيضا وتنعكس على العلاقات الدولية والاقتصادية . وهنالك

صعوبات تتعلق بميزان المدفوعات ، واختلال هذا الميزان ، مما يؤيد حقيقة رأينا فـي
هذا الشأن .

ان معظم الدول تتحمل عبء ماليا اضافيا يؤدي الى زيادة ديونها ، كما أن أزمة الاقتصاد
المالي ربطت ارتباطا وثيقا بالتضخم وتدور قيمة العملات .
ان المحاولات لاصلاح نظام النقد الدولي الذي أقر في بريتون وودز ، أو لاجاد قواعد
تحكم نشاط صندوق النقد الدولي لم تنجح حتى الآن ، وذلك لأنها لم تأخذ في الاعتبار مصالح
كافة الدول .

ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية تعارض أية محاولات لنقل الأزمة الاقتصادية الرأسمالية
الى الدول النامية . ان آثار الأزمة النقدية في الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية
الدولية ، يجب أن تزول . كما يجب أن تساهم كافة الدول على أساس المساواة في تنفيذ المقترحات
التي قدمت في هذا الشأن . ونعتقد أن مؤتمر التجارة والتنمية يمكن أن يكون المجال السليم
لدراسة كل هذه المشاكل .

وكباقي حلفائها الاشتراكيين ، فان بلادى نمت دائما علاقاتها مع الدول النامية على أساس هذه المبادئ التقدمية الواردة في قرارات الدورة السادسة الخاصة ، والواردة في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

مما يتعارض مع طبيعة دولتنا أن نحاول السيطرة على اقتصاديات الدول ، أو أن نحصل على مزايا معينة ، وبلادى على عكس ذلك في حدود امكانياتها ، تقدم معونة مادية وعلمية وتكنولوجية للدول النامية وذلك بشروط سهلة جدا ، وان نفعل ذلك ، فاننا نلبق مبدأ نؤمن به ، ألا وهو احترام السيادة الوطنية للدول المعنية .

ان التطور الديناميكي للدول الاشتراكية ، والتكامل الاقتصادي الذى حققته فيما بينها ، انما يؤثر تأثيرا طيبا على العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأن الاتفاقيات طويلة المدى بين الدول الأعضاء في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، مع ٦٤ دولة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تجعل العلاقات بين هذه الدول مستقرة ومترابطة .

علاوة على ذلك ، فان الدول الاعضاء في هذا المجلس قد قدمت لشركائها في الدول النامية قروضا طويلة الأجل على أساس المعاملة التفضيلية تبلغ قيمتها . . . ١١ مليون روبل ، وتنشيء الدول الأعضاء في هذا المجلس ٢٩٠٠ وحدة اقتصادية في هذه الدول ،

عن طريق دعم علاقاتنا الثنائية مع الدول النامية ، في المجال السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، وبالتعاون بصورة بناءة مع هيئة الأمم المتحدة ، فان جمهورية ألمانيا الديمقراطية انما تشارك في العمل على تنفيذ قرارات الدورة السادسة الخاصة ، وكل أحكام ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

عن طريق توفير العدد والآلات الصناعية والزراعية ، وعن طريق المعونة التي تقدمها في مجال المناجم ، وانتاج المستحضرات الكيماوية ، وعن طريق تجارتها مع الدول النامية ، فان ألمانيا الديمقراطية تدعم جهود الدول النامية لتحقيق التصنيع ، ولجعل زراعتها زراعة حديثة ، مع تطوير خدماتها الأساسية .

ان نسبة تجارتنا مع الدول النامية قد زادت بنسبة ١٨٦ في المائة في الفترة مابين ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، وهكذا فان جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشعبية قد زادت من وارداتها

من السلع المصنعة ونصف المصنعة من الدول النامية . اننا نشجع هذه الدول على تنويع تجارتها الخارجية ، واننا نفكر أيضا في تعاون عدد كبير من الدول الاشتراكية في المجال الاقتصادي مع الدول النامية .

منذ الدورة السادسة الخاصة ، فان بلادي قد عقدت اتفاقيات جديدة مع الدول النامية ومنها اتفاقيات طويلة الأجل ، تتعلق بالتجارة والتعاون التكنولوجي في مجال الصناعة ، وعقدنا أيضا اتفاقيات لانشاء مجمعات صناعية ، ولتقديم الخبرة الفنية ، والخبراء ، وتدريب الاخصائيين . وخلال العشر السنوات الأخيرة ، فان أكثر من ١٠٠٠ مواطن من مواطني الدول النامية حضروا الى بلادي للتدريب المهني ، أولدراسة في جامعاتنا وفي معاهدنا الفنية . وعن طريق تنظيم الاجراءات الكفيلة بمساعدة الدول النامية التي تأثرت بالكوارث الطبيعية ، حاولنا أن نقلل من آلام شعوب هذه الدول ، ودعني أشير بصفة خاصة الى المعونة التي قدمناها للدول الافريقية التي تأثرت بالخطر .

ان بلادي تعتبر أنه للمشاركة في تنفيذ قرارات الدورة السادسة الخاصة ، يجب أن ندعم تعاوننا الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي مع الدول النامية . ان صادراتنا لهذه الدول التي تتكون أساسا من العدد والالات ، تؤدي في الواقع الى زيادة عدد الاخصائيين والخبراء الذين نرسلهم الى هذه الدول ، والى انشاء عدد كبير من المصانع ، مع تدريب اليد العاملة التي تحتاج اليها الدول النامية . وفي نفس الوقت ، فاننا نحاول في حدود امكانياتنا ، أن نستورد أكبر قدر ممكن من السلع من الدول التي أنشأت صناعات حديثة . وبهذا فاننا نسير على مبدأ تقسيم العمل بالطريقة التي تسمح بالوفاء باحتياجات الدول النامية ، ونسهل على هذه الدول دفع ديونها ، على أقساط مريحة .

ان بلادي لازالت حليفا يعتمد عليه للدول النامية ، في مجال التعاون الدولي وفي المجال الاقتصادي بصورة خاصة .

عند الاستعداد لهذه الدورة الخاصة السابعة ، فان بلادي قد تقدمت باقتراحات ببناء للمساعدة على حل المشاكل المدرجة في جدول الأعمال ، ويجب أن تؤخذ هذه المقترحات في الاعتبار خلال مناقشة هذه المسائل المعقدة .

لقد درسنا بعناية مختلف المقترحات التي قدمتها مجموعة ال ٧٧ ودول عدم الانحياز، وأستطيع ان أعلن من هذه المنصة ، أن رأى بلادى بالنسبة للمواضيع السياسية والاقتصادية الدولية الأساسية ، انما يتمشى أو يشبه رأى الدول غير المنحازة . ان بلادى تؤيد مقترحات مجموعة ال ٧٧ التي تقترح اعداد برنامج يتضمن اجراءات خاصة بتسويق السلع الأساسية . ان استقرار أسواق السلع الأساسية ، انما يساهم في دعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول النامية ويعتبر في صالح التنمية الاقتصادية ، ونشارك الرأى القائل بأن عقد اتفاقيات دولية جديدة تتعلق بالسلع ، والابقاء على الاتفاقيات التي أبرمت حتى الآن في هذا الشأن ، انما يتيح فرصا كبيرة ، ولكن فعالية مثل هذه الاتفاقيات ، انما تعتمد على ما اذا كان نشاط اتحادات الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يتوقف أم لا . ان هذا سيسمح بتحديد أسعار عادلة من الناحية الاقتصادية . وهكذا فان مطالب الدول النامية فيما يتعلق بالحصول على أسعار مجزية على المدى الطويل بالنسبة لصادراتهم ، سوف تتحقق . علاوة على ذلك فان لدينا اقتراحات الدول النامية الخاصة بإنشاء مخزون احتياطي منظم للإنتاج ، يمول على أساس تطوعي ، مما يسمح باستقرار أسواق السلع الأساسية على الصعيد الدولي .

اننا نعتقد أن مطالب الدول النامية للحصول على أسعار مجزية على المدى الطويل بالنسبة لصادراتها سوف تتحقق ، علاوة على ذلك فإن لدينا اقتراحات الدول النامية الخاصة بإنشاء مخزون احتياطي للإنتاج يمول على أساس طوعي الأمر الذي يسمح باستقرار أسواق السلع الأساسية على الصعيد الدولي .

اننا نعتبر أن مطالبة الدول النامية لتسهيل دخول سلعها في أسواق السلع المتقدمة سوف يسمح بالقضاء على التفرقة التي لا مبرر لها والتي تعاني منها الدول النامية ، ومن المعروف أن الدول الاشتراكية قد وضعت نظاما عمليا مخططا تخطيطا سليما لتحقيق هذا الهدف . اننا نعتقد أنه من الممكن تحسين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لنشاط هيئة الأمم المتحدة وهذا سيدعم فكرة التعاون الدولي . ان وفدنا يؤيد الاقتراح الذي يقضي بتشكيل لجنة حكومية لدراسة هذه المشاكل التي نعتبرها معقدة وصعبة .

اننا لا نفتقر الى الأفكار والمشاريع التي تسمح لنا بتنفيذ المبادئ التقدمية الواردة في قرارات الدورة السادسة الخاصة وكذلك في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وعلى الأجهزة المختصة في هيئة الأمم أن تعمل على تحقيق هذا الهدف ، وما من شك في أن هذه الدورة السابعة الخاصة سوف تعطي دفعة لهذه الجهود التي تستهدف اعطاء طابع جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية على أتم استعداد لأن تلعب دورا بناء في هذا الشأن .

السيد بتروف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : اننا جميعا ندرك أننا نناقش

ونبحث عن حل لموضوعات ملحة تثيرها الحياة ذاتها وتتعلق بالمصالح الأساسية لجميع الشعوب ولا سيما الدول النامية .

ان السكرتير العام السيد كورت فالدهايم في حديثه الافتتاحي لهذه الدورة ، قد أكد أنه خلال ٣٠ عاما من وجودها ، فان المنظمة العالمية قد عالجت أكثر من مرة موضوعات متعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي . وفي هذا المجال أود أن أشير الى أن الدول الاشتراكية كانت من بين أوائل الدول في عرض هذه الموضوعات للمناقشة في الأمم المتحدة ، وأود أن أشير الى مثل واحد في هذا الصدد .

ففي عام ١٩٦٠ ، في الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة ، اقترح الاتحاد السوفياتي الموافقة على اعلان خاص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، ولهذا فقد قدم وثيقة أيدتها الدول الاشتراكية الأخرى ، وقد دعت الوثيقة الى اقامة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول على أساس من مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . كذلك دعت الى ازالة الحواجز والى القيود التمييزية في التجارة الدولية وقالت أن الدول ينبغي أن تؤمن بمبدأ الدولة الأكثر رعاية . وان المعونة ينبغي أن تقدم للدول الأقل نموا حتى تتمكن هذه الدول من الحصول على استقلالها السياسي وذلك بتغيير نظامها الاقتصادي ، الذي يقوم على المحصول الواحد ، والاسراع في درجة النمو الاقتصادي ، وان سيادة هذه الدول ينبغي أن تحترم ، وأنه لا ينبغي أن تتعرض لأي تدخل في شؤونها الداخلية ، وأنه ينبغي أن تحصل على المعونة دون أي شروط سياسية أو غيرها .

وانني أذكركم بهذا الاعلان لكي أؤكد مرة أخرى ، أن اقامة علاقات عادلة ومتساوية تقوم على المنفعة المتبادلة في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول ، تعتبر سياسة تقوم على مبدأ تؤمن به الدول الاشتراكية ، وهو لا ينبع من اعتبارات قصيرة الأجل ، بل ينبع من جوهر النظام الاجتماعي في هذه الدول الاشتراكية . وهذا هو الأساس العميق الذي يقوم عليه تضامننا مع مطالب الدول النامية ، من أجل إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يؤدي الى القضاء على كافة أشكال عدم المساواة وعدم العدالة .

انني أذكركم بذلك أيضا لسبب آخر ، ففي ذلك الوقت فان الاقتراح الخاص بالاعلان لم تتم الموافقة عليه ، وقد انقضى ١٥ عاما حتى تمكنت الدورة السادسة الخاصة والدورة التاسعة والعشرين للمنظمة من الموافقة على قرارات تتضمن مبادئ كانت قد اقترحت منذ عام ١٩٦٠ . ولقد أصبح ذلك ممكنا بفضل التغييرات الايجابية العميقة التي حدثت في العلاقات الدولية ولا سيما في السنوات الأخيرة والتي أسفرت أيضا على أنشطة الأمم المتحدة .

وأحد التغييرات أيما الأزمة الخاصة بالاستعمار الجديد التي بدأت نتيجة للكفاح النشط والمنظم في الدول النامية ضد الاستغلال وضد التبعية الاقتصادية للاستعمار . تفير آخره — — — المناخ السياسي الجديد الذي بدأ يؤكد نفسه في العلاقات الدولية ، ونحت ظروف خاصة بالوفاق ، وليس تحت ظروف خاصة بالحرب الباردة ، أصبح من الممكن للدول النامية أن تثير الموضوع الخاص بإعادة بناء العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية ، على أساس جديد ، مع الدول المتقدمة الرأسمالية ؛ واتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة الوطنية والدولية بنية ضمان سيادة هذه الدول على مواردها الطبيعية وإشرافها على نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات بنية الإسراع بانماء هذه الدول ورفع مستوى معيشة سكانها . وهناك أيضا برهان آخر على أن السياسة الخاصة بالتعاون السلمي تساعد أيضا كفاح الشعوب ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد . ان هذين العاملين ، وهما كفاح الشعوب في الدول النامية ضد الاستعمار الجديد ، وتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية قد أدّيا الى تسهيل اعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي الدولي من قبل الأمم المتحدة ، وهذا يعني أننا ينبغي أن نستمر في العمل حتي نترجم هذه المبادئ الى حقائق واقعة ، وحتى يمكننا أن تدخل في الممارسة الدولية في مجال العلاقات بين الدول .

ان هذا ضروري أيضا بسبب المقاومة التي تقوم بها بعض القوى والدوائر ضد مبدأ الوفاق ، وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية . وان التكافل أو الارتباط الوثيق بين مشكلات السلام والأمن ، وبين مشكلات التنمية ، أمر أثبتته حقائق الحياة ذاتها . وان انكار هذا التكافل في الممارسة يعتبر بمثابة تعاون مع هذه القوى التي ليس لها أي اهتمام باقامة سلام دائم ، أو بإيقاف سباق التسلح ، أو بحل المشكلات الخاصة بالتنمية . لذلك فنحن نرحب بالاستعداد الطيب الذي أبداه وزراء خارجية دول عدم الانحياز في مؤتمر ليمّا . ” ان وزراء الخارجية سوف يسمحون لتقوية التنسيق بين مجموعة دول عدم الانحياز على أساس منهجي ودائم ، وذلك لضمان القضاء على جميع أسباب التوتر ، وفضي الأحلاف العسكرية ، وانهاء الحرب الباردة ، وتصفية القواعد العسكرية ، حتى يمكن للأمن الدولي أن يشمل كافة مناطق العالم وجميع الشعوب والدول ، وحتى يمكن لمبدأ الوفاق الذي بادرت اليه الدول الكبرى أن يمتد الى كافة أنحاء العالم . ”

وفي هذا الخصوص فإن الخطوة الكبرى الأولى قد اتخذت بالفعل في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ان رؤساء الدول الذين اشتركوا في هذا الحدث التاريخي ، قد أجمعوا على أنه سوف يتعدى حدود القارة ، وسوف يكون له أثر ايجابي على مناطق أخرى من كوكبنا . وفي هذا الشأن فان رئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا تيودور زيفكوف قال :

” في الماضي كانت الصراعات الأوروبية تنتشر الى مناطق أخرى ، وتؤدي بذلك الى سلسلة من التفاعلات في الدول القريبة والبعيدة وكانت هذه التفاعلات تشمل العالم بأسره . واليوم نحن نرسي الأسس لعملية مختلفة عن ذلك تماما ، فهي سلسلة من التفاعلات تختلف في طبيعتها ؛ ففي الأعوام القادمة نجد أن نتائج المؤتمر سوف تكون دافعا لاسراع بهذه العملية العميقة التي بدأت بالفعل ، والتي عن طريق جهودنا المتبادلة يمكن أن نجعلها عملية لا رجوع فيها . ”

ان وفد بلغاريا يعطي أهمية كبيرة للتقييم الذي قدمه وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ليما ، لنتائج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وللاثر الايجابي الذي سيكون لهذا المؤتمر على تطوير العلاقات الدولية . ونحن مقتنعون بقوة ، بأنه اذا قامت الدول النامية والدول الاشتراكية بعمل مشترك ، فسوف يمكن تحقيق هاتين المهمتين ؛ فان عملية الوفاق سوف تكون عملية لا رجوع فيها ، وسوف تنتشر في كافة أنحاء العالم . وكذلك العلاقات الجديدة العادلة المتساوية سوف يمكن اقامتها في اطار من التعاون الاقتصادي الدولي .

ان الحاجة الى اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، قد أصبحت أكثر إلحاحا في ضوء الأزمة العميقة والشاملة التي حلت باقتصاد الدول الرأسمالية المتقدمة ، وكما أشار السيد الأمين العام في تقريره المعنون : ” الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ” ، فان النتائج السلبية لمظاهر أزمة النظام الرأسمالي سوف تتعدى حدود الدول المختلفة ، وعن طريق نظام التجارة الخارجية وغيرها من أشكال التعاون الاقتصادي الدولي ، سوف يكون لها أثر معرقل على تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية ككل .

وان ما هو اخطر بصفة خاصة هو أثر مساوئ النظام الرأسمالي على الموقف القائم في الدول النامية ؛ وتحت تأثير القوانين الاقتصادية ، ونتيجة للسياسة العمدية التي يتبعها الاستعمار

الجديد ، فان الصدمات التي تحل بالنظام الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة سوف تصبح عبثا ثقيلًا يقع على كاهل الاقتصاد المتخلف في الدول النامية . ونتيجة لذلك ، فان جهود الشعوب في هذه البلدان من أجل الخروج من تخلفها سوف تكون بلا جدوى .

وفي هذا الشأن ، أود أن أتقدم ببعض الاعتبارات الخاصة بموضوع التكافل ، فلا يمكننا أن ننكر أنه في الظروف الخاصة بالثورة العلمية والتكنولوجية نجد أن التداخل بين اقتصاديات مختلف الدول يزداد يوما بعد يوم ، وأن الموضوع الحقيقي هو مضمون هذه النظرية . ان التكافل كما ان يقوم أيها بين المستعمرات وبين العواصم ، وتبذل محاولات الآن للمحافظة على التبعية الواضحة للدول النامية الى الاحتكارات الامبريالية في مجال التجارة ، والمال ، والتكنولوجيا ، وتدريب الكادرات ، وذلك تحت ستار ما يسمى بالتكافل . بلاشك فان هذا النوع من التكافل ليس هو التكافل المنشود الذي تسعى اليه الدول النامية ؛ بل على النقيض من ذلك فان الدول النامية ، والدول الاشتراكية ، تسعى الى القضاء بشكل تام لارجعة فيه على جميع أشكال مثل هذا التكافل . ان اقامة نظام اقتصادي جديد أمر لا يتماشى مع جهاز السوق الذي يعمل حاليا في مجال العلاقات الدولية . وما الذي تعنيه حرية الحركة هذه في الممارسة ؟ كما تم بيان ذلك فانها تعطى الاحتكارات الكبرى حرية نهب الثروات الطبيعية للدول النامية . لذلك فاني أود أن أعبر مرة أخرى عن تأييدنا الكامل للجهود المشروعة للدول النامية لكي تمارس الاشراف على نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات ، ولكي تقضي على الأثر السلبي الذي تمارسه هذه الشركات على تنميتها الاقتصادية .

ان حل مشكلة التنمية الاقتصادية والتعاون يصبح مستحيلا في اطار جهاز المؤسسات الاقتصادية القديمة ، وينبغي أن ننظر الى وسائل وأشكال جديدة ومبادئ جديدة يجب أن تطبق في الممارسة مثل المبادئ المنبثقة في وثائق الدورة الخاصة السادسة ، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، ومؤتمر دول عدم الانحياز في ليما ، ولذلك فانه من الأهمية بمكان بالنسبة للدول المشتركة في هذه الدورة ، أن تعلن عن ارادتها السياسية وتزامنها من أجل تنفيذ هذه المبادئ .

ان أى برنامج يتحاشى أو ينتقص من المبادئ الخاصة بالنظام الاقتصادى الجديد لا يمكن ان يساهم في إعادة التنظيم الفعال للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ان تجربة الدول الاشتراكية التي تطبق مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة واحتـرام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للخير في اطار علاقاتها الاقتصادية والتجارية تعتبر مثلاً واضحاً لفعالية هذه النظرة الجديدة تجاه مشكلة التعاون الاقتصادى الدولي . فعن طريق التنمية السريعة والمستقرة سوف تتمكن هذه الدول من ممارسة تأثير ايجابي على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي السنوات الاخيرة فان الدول الأعضاء في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة والذي تنضم اليه بلغاريا قد عقدت عدداً من الاتفاقيات الخاصة بين الدول النامية بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والصناعي ، ووفقاً لهذه الاتفاقيات فان الدول النامية سوف تمنح قروضا بشروط حسنة ، وسوف تمنح أيضاً المعدات والتكنولوجيا وتدريب العاملين ، وسوف تدفع هذه القروض من ناتج انتاج القدرات التي خلقت حديثاً ، وبهذه الطريقة تساهم الدول الاشتراكية في التنمية الاقتصادية ولا سيما في تصنيع هذه الدول وفي تنويع منتجاتها وصادراتها وضمان اسواق مستقرة لسلعها ، كل هذه الغايات تتحقق أيضاً عن طريق الصندوق الذي يستهدف تنمية التعاون الاقتصادي مع الدول النامية والذي خلق في اطار مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ومثله في ذلك مثل الصندوق الخاص بتدريب الخبراء للدول النامية .

ان البرنامج الشامل للتكامل الاقتصادي الاشتراكي الذي بدأ تنفيذه منذ عدة سنوات في الدول الاشتراكية يساعد على زيادة الامكانيات لتوسيع نطاق التعاون مع الدول النامية ، ونحن نرى أن هذا البرنامج يشكل مساهمة هامة في اقامة هيكل تقديمي لتقسيم العمل الدولي ، ويعتبر عاملاً هاماً في اقامة نوع جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد قلنا في مناسبات عدة ، ولكننا نود ان نكرر ذلك مرة أخرى ، أثناء مناقشة مشكلات التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية في هذا الاجتماع ، أن بلغاريا وهي دولة صغيرة وذات موارد طبيعية فقيرة قد تمكنت من التغلب ، في فترة قصيرة ، على تخلفها الاقتصادي وذلك بفضل تنفيذ

اصلاحات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى والتعبئة الكاملة للموارد الداخلية ، وأيضا بفضـل التعاون مع الدول الاشتراكية الأخرى ولا سيما مع الاتحاد السوفياتي * .

ان المعونة التي يمنحها الاتحاد السوفياتي قد ساعدت على الاسراع بغطى التنمية في المجالات الرئيسية للاقتصاد ، وفي مجال بناء المصانع الحديثة المزودة بالتكنولوجيا الحديثة ودعم الادارة المخططة للاقتصاد الوطني ، وتدريب الكادرات الوطنية وعلى سبيل المثال فانه في إطار الخطة الخمسية الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا سوف يتم اقامة أكثر من ١٥٠ مشروع صناعي وذلك عن طريق المعونة الاقتصادية والفنية السوفياتية ، ولقد تم انشاء أول محطة كهربائية نووية في بلغاريا وذلك عن طريق المساعدة السوفياتية أيضا . ومن أكثر الجوانب تقدما فـي العالم صناعة انتاج الحاسبات الالكترونية وهذه الصناعة يجرى الاسراع في تنفيذها في بلادنا بالمعونة السوفياتية ، والاتحاد السوفياتي يعطى مثل هذه المعونة لجميع الدول الاشتراكية ولعدد آخر من الدول .

ان موقف بلادنا بالنسبة للموضوعات المحددة التي أثارتها الدول النامية يقوم على—
الاعتبارات سالفة الذكر .

وبالنسبة لمشكلات التجارة الدولية فلقد شعرنا دائما أنها ينبغي أن تحل على أساس من عدم التمييز ، أى بتحقيق المساواة والمنفعة المتبادلة ، وفي الوقت ذاته فقد كنا نؤيد باستمرار المطالب العادلة والمشروعة للدول التي تكون بسبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية—
بشكل سريع ، وذلك من أجل الحصول على معاملة تفضيلية غير مشروطة في مجال التجارة وعلى أساس غير تبادلي . ان هذا الاتجاه ينبغي أن يعطي لهذه الدول فرصا حقيقية لتنويع هيكل—
صادراتها ، وذلك عن طريق حرية وصول سلعها التصديرية الى أسواق العالم الرئيسية . دون أى شروط تعوق حركتها .

ونحن نقدر تقديرا كبيرا أهمية تجارة السلع بالنسبة للدول النامية ، وان النظرة المتكاملة

* تولى الرئاسة السيد راباسا (المكسيك) نائب الرئيس .

التي تستهدف تنظيم هذا النوع من التجارة والتي اقترحتها هذه الدول تعتبر في رأينا ذات قيمة كبيرة لأنها تسعى لاييجاد الحلول للمشكلات القائمة في هذا المجال . ونحن نتوقع أن هذا الاتجاه سوف يؤدي الى تحسين شروط التجارة بالمواد الخام والسلع بشكل يعكس مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء . ونحن نرى، أن هناك امكانيات لتحقيق هذا التحسين في المقترحات المتضمنة في هذه النظرة المتكاملة والتي تسعى الى تحقيق الاستقرار في الأسواق والأسماء والكميات وشروط التسليم والالتزامات المتبادلة ، أي أننا نرى أن هذا التنظيم في الممارسة الحقيقية يمكن أن يتحقق ايضا عن طريق تطوير وتحسين اتفاقيات السلع الدولية .

ولكي نستمر في عرض وجهة نظرنا أود أن أقول أننا نعلق أهمية كبيرة على اقامة معدل بين أسعار المواد الخام وبين أسعار السلع المصنعة التي يتم الاتجار بها في الأسواق الدولية . والآن أود أن أتناول المشكلات الخاصة بالعلاقات النقدية والعلاقات الخاصة بالقروض . وأود أن أشير في هذا المجال الى أن التجربة حتى الآن تبين بوضوح الحاجة الى الموافقة على اتجاه جديد والعمل على ايجاد حلول جديدة لهذه المشكلات ، وفي هذه الدورة استمعنا الى اقتراحات مفصلة تستهدف في جوهرها المحافظة على الأساليب المعمول بها في مجال التمويل الدولي والقروض .

ونحن مقتنعون تماما ، أنه من غير الممكن أن تعطى معونة مالية فعّالة من أجل الاسراع بالتقدم الاقتصادى للدول النامية في اطار المؤسسات المالية الدولية القائمة حاليا . ودون أن أثير أية شكوك بشأن ضرورة زيادة حجم الموارد المالية التي تعطى للدول النامية وتخفيف العبء الواقع على كاهلها ، فنحن نؤمن بأنه ينبغي خلق الظروف الأفضل لتصنيع الدول النامية باعتبار ذلك شرطا أساسيا لدعم وتقوية مركزها المالي .

لذلك فان بلغاريا تؤيد المطالب العادلة والمشروعة للدول النامية ، والتي تقدمت بهـا للدول المتقدمة ، من أجل زيادة حجم التمويل وتحسين شروطه وتخفيف المديونية . لذلك فلا يمكننا أن نوافق على أية محاولات من أى نوع لكي نضع على قدم المساواة الدول الاشتراكية ، وتلك الدول التي تتحمل مسؤولية كاملة للموقف السيئ الذي تعاني منه الدول النامية . ان مشكلة التنمية لا ينبغي أن ينظر اليها فقط ، من وجهة نظر المصادر الخارجية للتمويل ، سواء أتى هذا التمويل من الدول الاشتراكية أو الرأسمالية أو من الدول النامية . وفي ضوء تجربة بلادى للتنمية الاقتصادية ، أود أن أؤكد الأهمية الكبيرة التي نعيرها لتنفيذ التحولات الاقتصادية والاجتماعية وللتعبئة الكاملة للموارد الداخلية ، وتأکید الحق السيادى لكل دولة للتصرف في مواردها الطبيعية ، وتطوير القطاعات التعاونية أو المملوكة للدولة ، وايجاد أساس مخطط لتوجيه الاقتصاد . ونحن أيضا نشارك في الرأي القائل بالاجراءات التي ينبغي اتخاذها في مجال السياسة التجارية والمعونة المالية والفنية ، وذلك من أجل اعلاء معونة أو مساعدة أكثر فاعلية للدول الأقل نموا .

ونحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية سوف يلعب دورا أكبر في الاسراع بتنميتها الاقتصادية . وهناك امكانيات كبيرة لتحقيق هذا النوع من التعاون في مجال المعونة الفنية ، والتخصص في مجالات الصناعة والزراعة والنقل ، وحديثا في مجال التمويل . ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والذي تشترك في اقامته جهود الدول المتقدمة ، والمجتمع الاشتراكي ، سوف يشكل اساسا ماديا لعلاقات جديدة في المجال السياسى . وان هذه الدول ، مرة أخرى ، عن طريق جهودها المشتركة ، يمكنها أن تساعد على خلق هذا النظام . ان موضوع تنفيذ اجراءات جذرية ، في مجال نزع السلاح ، قد أصبح اليوم ذو أهمية

خاصة من أجل إقامة هذه الأسس المادية ، ومن أجل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها هذه الدورة الحالية . وقد أشار عدد من الوفود الى موضوع الاتفاق على الميزانيات العسكرية . ان هذا العبء يقع على كاهل جميع الدول . وكما يبين بحث أجرته هيئات دولية مختصة نجد أن العبء النسبي الذي يقع على الدول النامية يزداد بشكل مستمر . فهل سنفشل في هذه الدورة في معالجة هذه المشكلة ؟

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة وبناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي قد اتخذت عددا من القرارات ، بغية حل مشكلة نزع السلاح . وهذه القرارات قد أيدتها الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة . وفي الوقت الحاضر نجد أن هذه المهمة قد أصبحت ذات أهمية كبيرة . وفي هذا الشأن ، فان الجهود المشتركة لبلاد المجتمع الاشتراكي والدول النامية والدول غير المنحازة ، يمكنها أن تتغلب على المقاومة التي يبديها المعارضون لنزع السلاح ، وهؤلاء الذين يحنون الى أزمنة المواجهة والصراعات ، الذين يحملون بأزمة جديدة في العالم . والذين يحملون أيضا بالوقت الذي كانت فيه المشكلات الدولية تحل من مركز القوة . ونحن مقتنعون بأن الدول غير المنحازة والدول النامية سوف تسهم اسهاما ايجابيا في جعل هذا العام ذاته بمثابة خطوة للأمام ، في سبيل الاعداد لعقد مؤتمر دولي لنزع السلاح . وان ايماننا يسند الموقف الذي أبدته دول عدم الانحياز في مؤتمر لينا .

ونحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن الدول النامية والدول غير المنحازة سوف تسهم اسهاما فعالا في تنفيذ هذا القرار المهم الذي اتخذته الجمعية العامة ، وهو القرار الخاص بخفض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ، بنسبة . ١ في المائة ، واستخدام جزء من الموارد المتحققة من ذلك في تقديم المعونات للدول النامية . وفي رأينا ، أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل بديل ، فاما أن نتخذ اجراءات جادة لا يقف سباق التسلح ولتحقيق نزع السلاح بشكل فعال - والذي هو في فترة تتسم بالثورة العلمية والفنية سوف يخلق فرصا واسعة للاسراع بخطة التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب - واما فسوف يكون علينا أن نقبل بالفرص غير المتفائلة لنجاح العمل الدولي الذي يستهدف حل مشكلات التنمية .

ونحن نفهم أن مشكلات التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي هي مشكلات معقدة ، وان

تنفيذها لن يكون بالأمر اليسير . ولكن هذا أمر ممكن متى توفرت الإرادة السياسية المخلصة .
ونحن مقتنعون بأن هذه الدورة الخاصة السابعة سوف تكون في موقف يسمح لها باتخاذ
مثل هذه القرارات التي سوف تمثل مساهمة كبيرة في تحقيق السلام والأمن في العالم . وفي الوقت
ناته سوف تفتح مجالات عريضة لأقامة علاقات اقتصادية لناام اقتصادى دولى جديد يتسم بالعدالة
لجميع الشعوب والدول .

السيد هيتام (ماليزيا) (الكلمة بالانجليزية) : للمرة الثانية ، وللسنة الثانية ،

تجتمع الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في دورة خاصة ، وفي العام الماضي كان عنوان جدول الاعمال هو " دراسة مشاكل المواد الخام والتنمية " ، اما اليوم فان جدول الاعمال عنوانه " الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي " . لقد تغير العنوان ولكن المشاكل المعروضة علينا الى حد كبير بقيت كما هي ، حقا بقيت كما هي لسنين طويلة .

بعد انقضاء ٥٠ سنة من العقد الاول للانماء ، وحتى منتصف فترة العقد الثاني لا يزال المجتمع الدولي يتميز بتباين كبير في الدخل . دخل الدول المتقدمة والدول النامية . واذا كان من الصحيح ان بعض الدول النامية قد أحرزت بعضا من النجاح ، فمن الصحيح ايضا ان هناك دولا نامية كثيرة لم تتحرك من موقفها المألقا ، وحتى الدول التي حققت بعض النجاح ، فان تقدمها لم يكن سهلا ولم يف بالتطلعات . من الواضح ان اسلوب معالجة المشاكل الذي اتبع في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي فيما مضى قد فشل ، ومن الواضح ايضا ان زيادة الوعي بالتكافل بين الدول انما يفرغ اساليب جديدة للمعالجة . معالجة المشاكل بروح من التعاون لا التنازع . اننا لنعتمد ان المجتمع الدولي امامه اختيار حقيقي في هذا الشأن يجب ان ندخل تغيرات على النظام الاقتصادي الدولي ، ولا يمكن ان تتم هذه التغيرات الا عن طريق تضافر جهود الدول المتقدمة والدول النامية ، الدول الغنية والدول الفقيرة ، الدول المنتجة والدول المستهلكة للسلع . ما من شك في ان الدول النامية كانت دائما على بينة من الاختيارات التي تفضلها، ولقد اثبتنا هذا في العام الماضي بالبحث على عقد الدورة السادسة الخاصة ، ومن المؤكد اننا لسنا في حاجة كي نذكر بالمبادرات التي اتخذت في عام ١٩٧٣ ، من قبل الدول النامية والتي بلغت ذروتها في هذه الدورة السابعة الخاصة بالجمعية العامة بهيئة الامم المتحدة . لذا فلنضع حدا للاثهامات ولتوجيه اللوم ، ولنركز جهودنا على اهدافنا المشتركة ، الا وهي رفع مستوى معيشة شعوب الدول الفقيرة ، الامر الذي لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق التعاون . لذا فان هدفنا في هذه الدورة يجب ان يكون وضع وتحريك عدد من الاجراءات اللازمة لتحسين مصير شعوب دول العالم النامي .

ان ماليزيا تؤمن بحزم بانه من الضروري اشراك الجميع في ادارة اقتصاد العالم اذا ما أردنا ان نقلل من الفوارق التي تفصل بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية . ان ترابط اقتصادياتنا يسير جنباً الى جنب مع تشابك المشاكل المعروضة علينا والتي تواجهها ، وهذا يفرض علينا أن نأخذ بأسلوب متكامل وشامل لمعالجة مشاكل التنمية . يجب ان نكون مستعدين هنا وفوراً لاقتراح اجراءات تتعلق بالمشاكل المعروضة على هذه الدورة او علينا على الاقل ان نتفق على اننا مستعدون للنظر فيها بصورة شاملة .

ان مهمة اعادة تشكيل واقامة نظام اقتصادى مبني على العدل والمساواة مهمة صعبة وان كل دولة مثله هنا اما بصورة فردية واما بصورة جماعية لها اراءها واقتراحاتها ، وبصفتنا دولة تنتمي الى العالم النامي ، فان ماليزيا تؤيد المواقف التي بينت في وثيقة مجموعة ال ٧٧ ، ولكن رغم ذلك انتهز هذه الفرصة فأحدد الموضوعات الاساسية التي نعتقد انها في حاجة الى تسوية ومعالجة وأن أبين الطريقة التي نرى ان تحل بها هذه المشاكل .

ما من موضوع قد استحوذ على اهتمام الدول النامية لفترة طويلة أكثر من قضية التجارة الدولية ، وعلى وجه التحديد ، قضية تجارة السلع الأولية . وربما أصبحت اليوم فرص التوصل إلى اتفاق حول عدد من المسائل المرتبطة بالتجارة الدولية للسلع متاحة وقريبة أكثر من أى وقت آخر ، وذلك لأن حرص الدول النامية على تحديد أسعار مستقرة ومجزية لمواردها الخام ، يقابله حرص الدول المتقدمة على سلامة وضمان توافر هذه المواد ووصولها إليها . اننا نعلم جيدا أسباب هذا الحرص الجديد الذى تبديه الدول المتقدمة ، كما نعلم جيدا أيضا أن هذا الاهتمام قد انحصر ، أو اقتصر ، على عدد من المواد الخام ذات التأثير المباشر على بقاء هذه الدول . ولكن عصر اختيار السلع والحلول المحدودة قد انقضى الآن ، ويجب ألا نترك فرصة وضع برنامج متكامل على الصعيد العالمي — كما اقترح السكرتير العام لمؤتمر التجارة والتنمية — تمر دون استغلال . ويأمل وفدى أن ينفذ برنامج متكامل وفق ما اقترحه مؤتمر التجارة والتنمية ، في فترة لا تتعدى تاريخ انعقاد مؤتمر التجارة والتنمية الرابع .

ولكن للأسف كان هناك لبس الى حد كبير في اذهان عدد كبير من الناس ، فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل لمؤتمر التجارة والتنمية ، ولا يعني هذا البرنامج اتفاقا حول سلع متعددة ، بل ان ما يعنيه ، في الواقع ، هو الأخذ بأسلوب متكامل وشامل في معالجة موضوع سياسات السلع الأولية . وهذه الفكرة تتماشى ، بكل تأكيد ، مع أسلوب معالجة كل سلعة على حدة .

ان ماليزيا بصفتها من كبار منتجي المواد الخام ، وكأكبر مصدر للمطاط الطبيعي والنحاس والأخشاب الاستوائية الصلبة وزيت النخيل والفلل ، تؤمن هي الأخرى بجدوى معالجة موضوع السلع، سلعة سلعة ، ولكن ليس على الإطلاق حسب المفهوم الضيق والصارم الذى ينادى به البعض . ان البرنامج المتكامل لمؤتمر التجارة والتنمية لا يستبعد ، بل أنه يسعى الى وضع مجموعة من الاجراءات لمعالجة موضوع السلع ككل ، وكغيرنا ممن سبقونا في هذا المجال ، لا نعتقد أن الجمعية العامة يجب أن تطرح جانبا البرنامج المتكامل ، لمجرد أن بعض الدول تعتقد أن فكرة الأسلوب المتكامل للمعالجة غير مفهومة ، وغير واضحة .

لقد طرحت في الشهور الأخيرة عدة أفكار تتعلق بأفضل طريقة لجعل دخل الدول النامية من العملات الأجنبية مستقرا ، ويعتقد وفدى بالرغم من ذلك أن أية دفعة أساسية مفيدة لسياسة

السلع ، انما تكمن في تحقيق استقرار الأسعار ، ويوافق على ان اجراءات استقرار الاسعار في حد ذاتها قد لا تكفي ، ويعتقد أنه بالنسبة لبعض الدول ، وبالنسبة للعديد من السلع ، فـ ان الاجراءات كالتحويل التعويضي ، يجب أن تستخدم لتكملة مشروعات أو خطط تحقيق استقرار الأسعار . اننا نعتبر أن لاتفاقية لومي ، التي عقدت مؤخرا بين المجموعة الأوروبية وبين دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادى ، جوانب ايجابية ، واننا نوصي بدراسة هذه الجوانب بغية تعميم هذا المفهوم على الصعيد العالمي .

لقد أصبح من المألوف الآن أن تنادى الدول المستهلكة بالتشاور والتعاون مع الدول المنتجة ، ولكن ما ينسى بسهولة هو أنه لسنوات طويلة كانت الدول المنتجة هي التي تطالب بمثل هذه المشاورات وذلك التعاون ، وقد نجحت في مساعيها أحيانا ، وخفقت في معظم الأحيان . ان الاتفاقية الدولية للنحاس لمن الأمثلة الطيبة التي تدلل على أوجه النجاح هذا . ان عقد اتفاقية خامسة مؤخرا ، انما يسجل مضي عشرين عاما من التعاون بين منتجي النحاس وبين أهم مستهلكيه ، فيما عدا دولة واحدة . لذا لا يسعنا الا أن نرحب باعلان الولايات المتحدة مؤخرا ، نيتها توقيع هذه الاتفاقية الجديدة والانضمام اليها . ان وفدى ليشعر بالدهشة لوجود عدد من الدول المتقدمة التي لم تتبين فوائد هذا الاتفاق ، والتي لم تقتنع بعد بمزاياه . وهذا أمر غريب لأن عقد الاتفاق الدولي للنحاس ، الذى نعتبره مثالا للتعاون بين المنتجين والمستهلكين ، قد أفاد المنتجين والمستهلكين على حد سواء .

واننا لنشعر بالقلق لتفكير بعض الدول في الانفراد بتخزين بعض السلع ، وانشاء مخزون احتياطي بحجة مساعدة الدول النامية على التغلب على مشاكل السلع الأولية . ولا يسعنا ، من واقع خبرتنا المرة ، الا أن نشعر بالقلق ازاء مثل هذه الاتجاهات . لذا فاننا نطلب الى هذه الدول ألا تنفرد بهذا العمل ، بل أن تنضم الى الدول الأخرى المستهلكة والمنتجة على حد سواء ، لوضع الترتيبات والخطط الدولية لتحقيق استقرار الأسعار .

وبما انني أتحدث عن هذا الموضوع ، فان وفدى يؤمن بأن المطاط الطبيعي هو احدى السلع التي تستحق بطبيعة الحال أن يتم استقرار سعرها . ونظرا لنجاح اتفاقية النحاس ، فان بلادى ودولا أخرى منتجة للمطاط الطبيعي ، قد قررت توحيد جهودها لوضع نظام لتحقيق استقرار اسعار هذه السلعة . ربما أن هذا المشروع سوف تكون له فوائد تماثا كاتفاقية النحاس ، وذلك لصالح المنتجين والمستهلكين ، فاننا نأمل أن يحظى بتأييد وتشجيع الجميع .

ولقد أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في بيانه ، عن تأييد بلاده لفكرة تحرير التسهيلات التي يقدّمها صندوق النقد الدولي ، فيما يتعلق بتمويل المخزون المنظم للإنتاج ، ولقد نادينا دائما بتلك الفكرة ، ولكننا نعتقد أنه حتى يثمر هذا التحرير ، فإنه يجب أن يتخذ صورة التمويل المباشر لتكوين هذا المخزون .

كما يؤمن وفدي بأن البنك الدولي بدوره ، يجب أن يوفر تسهيلات مماثلة ، بحيث يمدّول بصورة مباشرة تكوين المخزون المنظم للإنتاج .

إن رغبة الدول النامية في تحرير التسهيلات التي توفرها مؤسسات التمويل الدولية ، للمساعدة على تمويل تكوين المخزون الاحتياطي ، إنما هي جزء من رغبتنا في الوصول إلى تمويل عادل لتكوين مثل هذا المخزون بصورة عامة . إنني لا أود أن أتحدث طويلا ، ولكنني أرغب في التأكيد على أن أي عنصر هام في أي برنامج يوضع للسلع ، إنما يرتبط بموضوع التمويل . إن التعاون بين المنتجين والمستهلكين ، لا يمكن أن يبدأ وينتهي بأن يكون لهما صوت متساو ، بينما يتحمل المنتجون النفقات ويجب أن يقوم على أساس تحمل المنتجين لكافة النفقات . إن تكوين المخزون في إطار اتفاقية النحاس الدولية - فيما عدا دولتين مستهلكتين تقدّمان مساهمتين طواعية وهي فرنسا وولندا - يوضح أن الدول المنتجة هي التي تتولى عملية التمويل ، ولكن هذه الخطط التي تستهدف تحقيق استقرار الأسعار ، إنما تفيد ليس فحسب الدول المنتجة ، ولكنها تفيد أيضا الدول الصناعية المستهلكة . وعن طريق الإبقاء على تذبذب الأسعار في حدود معقولة ، فإنه يمكن الوصول إلى مستوى مناسب من الاستثمار الذي يكفل بدوره إمدادا كافيا من هذا المورد الخاص . إن رغبة الدول المتقدمة المستهلكة في المساهمة في هذا التمويل ، سيعتبر في رأينا دليلا على رغبتهم الأكيدة في التعاون لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وهناك موضوع لا يقل أهمية عن هذا ألا وهو وصول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية ، سواء أكانت منتجات مصنعة أم نصف مصنعة أم سلعاً أولية . إننا نعتقد أنه يجب أن نواصل إدخال التحسينات في هذا الشأن . إن المفاوضات متعددة الأطراف في إطار " الجات " يجب أن تنتهي إلى دراسة المنتجات الاستوائية ، للوصول إلى نتائج محددة في أقرب فرصة ممكنة . إن الدول النامية قد قدمت مطالبها في قوائم ، وإنني أعتقد أنه من الضروري أن تتجاوب الدول

المتقدمة بصورة ايجابية أيضا . ونأمل ألا تكون النتائج المحققة مؤقتة وسطحية ومحدودة فـــــــي نطاقها . يجب أيضا ألا ننتظر حتى نهاية هذه المفاوضات ، لننفذ الاجراءات المنصوص عليهمــــا لصالح الدول النامية . وبالنسبة للدورة الحالية في المفاوضات ، فانه من المهم الى حد كبير، أن تلتزم الدول المتقدمة بما أخذته على عاتقها في اعلان طوكيو .

لقد تحدثت طويلا عن موضوع السلع ، ووصول منتجات الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة ، لأننا نعتقد دائما أنها تمثل القطاعات الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي يتضح منها مدى التكامل الدولي الحقيقي . ان قدرتنا على التوصل الى اتفاق في هــــذه المجالات ، وعلى تنفيذ الاجراءات التي نتوصل اليها ، سوف يسمح لنا باظهار حقيقة التكافل . ان سعة نطاق المشاكل التي نواجهها الدول النامية تتطلب المزيد من الجهود الجماعية فــــي مختلف قطاعات الاقتصاد الدولي .

أما بالنسبة لموضوع التصنيع ، فبعد هذه السنوات من التعاون ، فان الدول النامية لا زالت حتى الآن - حسب تقرير مجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة التنمية الصناعية - لا تنتج أكثر من ٧ في المائة من اجمالي الانتاج الصناعي في العالم . ان أساليب التعاون التقليدية لم تذهب بالدول النامية الى حد بعيد ، وهي لا تفي باحتياجات الفترة الحالية ، ويجب أن نعطي صورة جديدة للعلاقات الدولية ، كما يجب أن نولي الأولوية لتنمية الصناعات الزراعية ، حتى نوجد الرباط أو العلاقة السليمة بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة . ومن المسلم به أن النمو في المستقبل في الدول النامية يبشر بالخير في مجال المنتجات المصنعة ، وهذا يتمشى مع سياسات الدول النامية الخاصة بالتصنيع ، ولا يجعل اعتمادها قاصرا فقط على تصدير عدد محدود من السلع ، للحصول على دخل من العملات الأجنبية . ان الأهمية التي توليها الدول النامية للتصنيع - - - تظهر بوضوح في اعلان ليما ، وخطة العمل ، التي تنادى باعادة توزيع الصناعات في العالم ، حتى تبلغ حصة الدول النامية من الانتاج الصناعي ٢٥ في المائة من اجمالي الانتاج الصناعي الدولي في سنة ٢٠٠٠ . وفي هذا المجال نعتبر أنه من الضروري أن توفر الدول الصناعية المتقدمة فرصا أكبر من ذي قبل لصالح الدول النامية ، عن طريق نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، مع اتخاذ الاجراءات اللازمة الكفيلة لتوصيل منتجات الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة .

ان المناقشات التي دارت حول الشركات غير الوطنية ، قد دامت فترة طويلة ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، ليس هو ما اذا كان من الضروري أن نبقى على هذه الشركات أم لا ، ولكن السؤال هو ، ما الذي يجب أن نفعله حتى نتأكد من أن هذه الشركات لا تمارس نشاطها لصالحها هي فقط ، وعلى حساب الدول التي توجد فيها ، كدول نامية في حاجة الى التكنولوجيا والى القدرات الادارية ، والى رأس المال . ان ماليزيا ترحب بالاستثمارات الخاصة الأجنبية ، وممن الواضح علينا التأكد من أن مزايا هذه الاستثمارات ستكون مشتركة ومادلة بالنسبة للأطراف المعنية . يجب أن يوضع نظام معين لتسيير عليه الشركات غير الوطنية حتى نضع حدا لأي توتر أو لمُـسـدَم الاستقرار . ان التزام الجمعية العامة بتحقيق هذا الهدف انما سيعطي دفعة للعمل الذي تقوم به الآن اللجنة المعنية باتحاد الشركات متعددة الجنسيات .

يجب أن نكون واضحين بالنسبة لطبيعة ونوع التعاون الذي نصبو اليه . فلنترك جانبا فكرة مطالب الدول النامية والتنازلات التي قد تقدمها الدول المتقدمة ، فان هذا لن يفيد مناقشاتنا بشأن التعديلات والنظام الجديد الذي يجب أن ندخله في ضوء ومينا بالتكافل بين الأمم ، ولا داعي لتوجيه الاتهام ، اننا لا نسعى الى وضع نظام على مستوى العالم لتحقيق رفاهية الجميع ، ولكننا نتطلع الى نظام اقتصادى دولي يحقق التقدم ، وتكافؤ الفرص لكافة الأمم والشعوب حتى تحقق رخاءها ورفاهيتها . ان مانسعى اليه ليس هو ايجاد عدد متزايد من فئات الدول النامية ، ولكن مانستهدفه هو الحد من عدد الدول النامية ، فان التقسيم الى فئات يسمح بأن نحدد من هم الذين يحتاجون الى المزيد من المعونة أكثر من غيرهم ، وهذا قد يبعدنا عن الجهود الذي نبذلها في الوقت الحالي والرامية الى اقامة نظام اقتصادى جديد ، والى تحديد الوسائل الجديدة للتعاون حتى نصل تدريجيا من الفوارق الكبيرة في مجال الثروة ومستوى النمو . ان النظام الاقتصادى الدولى العادل والقائم على المساواة ، انما يجب أن يأخذ في اعتباره احتياجات الدول الأقل نموا التي هي جزء لا يتجزأ من هذا النظام ، ولكن ضرورة الوفاء باحتياجات هذه الدول يجب ألا يؤدي الى الاقلال من فاعلية الأجهزة التي يمكن أن تنشأ لأهداف أخرى ، ولا يمكن أن يستخدم كحجة لعدم اتخاذ أية خطوات فيما يتعلق بالتغييرات الهيكلية والتنظيمية التي اتفقتنا على ادخالها .

فالحقيقة ان المشاكل والمواضيع التي نناقشها هنا قد طرحت منذ عدة سنوات ونوقشت في عدة محافل أخرى على المستوى الحكومي وغير الحكومي . لقد استمعنا الى السيد رئيس وزراء بربادوس منذ عدة أيام ، عندما أشار الى عمل فريق الخبراء التابع لدول الكومنولث ، والذي كلف بدراسة الاجراءات العملية التي يمكن أن تنفذ بسرعة ، ولا أود أن أكرر ما قاله لي السيد بارو ، ولكنني أود التأكيد على الحاجة لتنفيذ توصيات هؤلاء الخبراء ، وهذه التوصيات على ما ظهر تتماشى مع موقف مجموعة ال ٧٧ . اننا نعتبر هذه التوصيات كحد أدنى تمكنا من التأثير على الأوضاع التي تواجهها الآن الدول النامية . كما قدمت مقترحات من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ، والدول الاسكندنافية في هذه الدورة الخاصة ، وتجاوب هذه الدول يجعلنا نتشجع في مساعيها . سوف ندرس هذه المقترحات بعناية ، ونفس الأسلوب البناء الذي نتبعه في دراسة أية مقترحات تقدم لنا مهما كان مصدرها . ونعتقد انه بروح التعاون بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية سوف نتوصل الى اجراءات محددة تسمح لنا بحل العديد من المواضيع المطروحة على هذه الدورة الخاصة . في مرحلة ما من مراحل حوارنا ومناقشاتنا ، سوف يكون علينا أن نتخذ قرارات ، وأن نتفق على عمل مشترك . ان حل المشاكل الاقتصادية التي نناقشها يتطلب في الواقع اتخاذ قرارات سياسية ، وابداء الرغبة السياسية . وهذه الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، يجب أن تنتهي بالتزام واضح ومحدد المعالم من قبل المجتمع الدولي ، بالتعاون على اقامة نظام عادل للعلاقات الاقتصادية ، حتى نستطيع عن طريق هذا التغير أن ندخل في عصر جديد من الرفاهية العالمية ، وبالتالي من السلام .

السيد بندرانيسكا (سرى لانكا) (الكلمة بالانجليزية) : ان المؤتمر الرابع — لرؤساء الدول وحكومات عدم الانحياز الذي انعقد بالجزائر في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ عند ما دعى الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة تكرر بشكل منفرد لموضوع المواد الخام والتنمية ، وقد أدى ذلك الى البدء بعملية بحث ودراصة للسياسات القائمة للعلاقات الاقتصادية ، والتجارة ، والتنمية ، والأجهزة التي تنظم هذه العملية ، وهذا الموضوع سوف يصبح الموضوع الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة أثناء الأعوام القادمة ، وان الطريقة التي قررت بها الأمم المتحدة معالجة هذه المشكلة ، والاجراءات التي وافقنا على اقرارها ، سوف تؤثر على العلاقات البشرية لعدة سنوات ، وتحدد مستقبل ثلاثي سكان العالم المشغولين اليوم في كفاح مرير من أجل البقاء ، والذين يتعثرون في طريق التقدم الاقتصادي .

وفي الوقت ذاته ، فان الأمم المتحدة سوف تقرر أيضا ، ما اذا كنا سوف نستمر نحيا تحت نظام عالمي نجد فيه أن الدول المتقدمة الصناعية تتمتع — بسبب عوامل تاريخية — بمركز اقتصادي متميز بالنسبة للدول النامية التي يبدو أنه حكم عليها بالعبودية الاقتصادية . ومن جهة أخرى فان الأمم المتحدة ، عن طريق النوايا الطيبة الدولية ، والتعاون ، سوف تحدد ما اذا كانت مبادئ العدالة الاجتماعية التي أعترف بأنها حيوية ، بالنسبة للاستقرار السياسي والاجتماعي ، وللرخاء الاقتصادي للأمم ، سوف ترتبط ، وينبغي أن تطبق على مستوى دولي أيضا .

لقد كان القرار الذي اتخذته الجزائر بمبادرة من حكومتكم ، هو الذي دفع بالجمعية العامة الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة على مستوى سياسي عال قبيل انعقاد الدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة لبحث المفزى السياسي للظروف الخاصة بالتنمية في العالم ، والتعاون الاقتصادي الدولي .

ومن المناسب ، سيدى الرئيس ، أنكم باعتباركم وزيرا لخارجية الجزائر ترأسون هذه الدورة التي ستؤدي الى نتائج ذات أهمية كبيرة .

وفي خطابكم الصريح لافتتاح هذه الدورة ، والذي تميز بفهم صحيح لأسباب الوضع الحالي ، والذي اتسم أيضا بالتفهم الحنون لحالة الملايين ، قد أشرت الى جوانب كثيرة لكل مشكلة — من المشكلات . ولقد وجهتم سؤالين هامين : ما هو العالم الذي نسعى لبنائه ؟ وما هو المستقبل الذي نعهده للأجيال المقبلة ؟

لقد قمت أيضا بالرد على هذه الأسئلة بالنسبة للدول المتقدمة ، التي شعرت بالحيـرة والاضطراب لما اعتبرته المطالب غير المعقولة لمجموعة ال ٧٧ من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، بيد ولها وكأنه يفرض عليها التزامات ، أى يفرض التزامات على الدول المتقدمة وحدها ، دون فرض التزامات مكملية لذلك على العالم النامي . ولقد قلت بشكل واضح اننا باعتبارنا ننتمي الى العالم النامي منتسبون بتنفيذ مبدأ الاعتماد على الذات وعلى قوتنا الذاتية ، وعلى أساس استراتيجيتنا الخاصة بالتنمية .

ان الدورة الخامسة السادسة للجمعية العامة التي اجتمعت في نيسان /ابريل حتى ايار /مايو عام ١٩٧٤ قد وافقت في أول ايار /مايو ١٩٧٤ في ظل أزمة اقتصادية دولية حادة على اعلان برنامج عمل خاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ونحن هنا اليوم للتفاوض في اطار الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجية والاجراءات الضرورية ، من أجل انشاء هذا النظام الجديد . وان سير المناقشة حتى الآن قد أظهر استعدادا من جانب بعض الدول المتقدمة والصناعية للدخول في مفاوضات جادة بحثا عن الحل . وبالرغم من الاتجاهات المختلفة ، فان وفد سرى لانكا يرى أن هناك علامات تبشر بالأمل .

وبيد وأن واجبنا واضح ، وحيث أننا في اطار مجموعتنا ، سواء كانت مجموعة ال ٧٧ ، أو مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أو مجموعة الدول الاشتراكية ، قد حددنا استجاباتنا لمقترحات بعضنا البعض ، وبدأنا العمل في وضع تفاصيل خاصة باتفاق عملي ، وهذا الاتفاق ينبغي أن يغطي أولا الخطوات السريعة واللازمة لانقاذ الدول التي أدبرت بشكل خطير من الانهيار الاقتصادى . ثانيا الاجراءات سواء أكانت متوسطة أم طويلة الأجل لاعادة التوازن الى اقتصاديات الدول النامية ، وذلك عن طريق تنفيذ سلسلة من السياسات تمنحها قدرا أكبر من الاستقرار ، وسوف يساعد ذلك مركزها الاقتصادى ، وتحسين مستوى المعيشة ، كنتيجة مباشرة لزيادة قوتها الشرائية . وبهذه الطريقة فقط يمكن اقامة نظام جديد يخلو من عدم التكافؤ ، الذى كان يتسم به النظام القديم .

وانا كانت مفاوضاتنا سوف يكون لها هدف محدد ، واتجاه سليم ، وسوف تؤدي الى نتائج ايجابية ، فينبغي لها أن ترتبط بمجموعة محددة من المقترحات ، التي حصلت بالفعل على تأييد

واسع النطاق . ان اللجنة الخاصة لهذه الدورة قد وافقت بالفعل على استخدام الوثيقة التي تعبر عن موقف مجموعة ال ٧٧ كأساس للمناقشة ، على أساس أن ذلك لن يمنع تقديم أى اقتراحات أخرى أو مناقشة هذه الاقتراحات .

ونحن نقترح ، أن نقوم في الوقت ذاته بدراسة تقرير مجموعة خبراء الكومنولث الذى أنشأته حكومات الكومنولث في اجتماع عقد في كنجستن ، في نيسان / ابريل من هذا العام ، وذلك بشأن برنامج للإجراءات العملية لتنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان الاقتراحات المتضمنة في هذا التقرير قد لاقت استقبالا حسنا ، وهي الى حد كبير تتفق مع اقتراحات مجموعة ال ٧٧ .

ان موقف مجموعة ال ٧٧ يقوم دائما على أساس أن مشكلة التنظيم الدولي لسوق المواد الخام والسلع ، عن طريق نظرة متكاملة ، يلمس لب الموضوع . ومعظم الدول النامية كانت تعاني من أزمات مزمنة بسبب الشروط غير الحسنة للتجارة ، والعجز في ميزان المدفوعات . وفي الماضي كانت الوسيلة الوحيدة للتخفيف عنها هي اعطاء المعونة الخارجية بأشكال مختلفة ، وقد كان هذا أفضل مهدئ يعالج الأعراض ولكنه لم يكن يشفي الداء . ويبدو الآن ، أن هناك تقديرا أكبر ، حتى بين الدول ذات اقتصاديات السوق المتقدم . ان الحل الحقيقي يكمن في التجارة ، وليس في المعونة ، في نظام تتمكن به الدول النامية من الحصول على عائد مستقر وعادل عن صادراتها كجزء من نظام جديد يتم فيه تحقيق التوازن بين أسعار صادرات هذه الدول ، وبين أسعار وارداتها ، وبذلك يتحقق الاستقرار لشروط التجارة * .

* تولى الرئاسة السيد بيلكا (النمسا) نائب الرئيس .

ونحن ندرك ان معدلات النمو في الدول النامية قد اعتمدت بشكل كبير على معدلات النمو في الدول الصناعية ، وان مايسبب لنا القلق هو ان الدول المتقدمة قد استخدمت قوتها الاقتصادية والمالية لا لاقامة علاقات تقوم على التكافل ، بل لاقامة علاقات تقوم على التبعية الكاملة من جانب الدول النامية ، للدول المتقدمة . وان امدادات المواد الخام من الدول النامية لم تمنع عن الدول المتقدمة بالرغم من أن الاسعار كان يحددها المشتري ، وفي ظل هذه الظروف فان الجهد الذي يسعى الى الحصول على اسعار افضل عن طريق منظمات المنتجين لا يمكن ان يوصف بأنه مواجهة .

ان الدول المتقدمة تريد المواد الخام باسعار عادلة ، والسؤال الذي يثور هنا بالفعل ، عادلة لمن ؟ ان هناك اتفاقا على ان الاسعار ينبغي ان تكون عادلة بالنسبة للمستهلك ، وفي الوقت ذاته ينبغي ان تكون مجزية بالنسبة للمنتج ، وهنا نجد ان المشروع المتكامل " لليونكتاد " الخاص بالسلع ، والنظام الخاص بتحديد الاسعار ، والنصوص الخاصة بالتمويل التعويضي ، تعطي بمعارض الامل لايجاد حل مرضي للجميع . وباختصار فان مانحن بحاجة اليه ، هو مشروع دولي فعال من اجل تنظيم العرض والطلب على المنتجات الأولية ، وتحقيق الاستقرار لاسعار المواد الخام على اساس مستويات معقولة . ونحن في حاجة الى جهاز دائم لضمان تحقيق هذا الهدف ، ولهمذا السبب ، فقد أعلننا تأييدنا التام للمشروع الذي اقترحه " اليونكتاد " بالمخزون الاحتياطي الذي سوف يغطي ، مبدئيا ، صادرات سلع الدول النامية التي تحتل مكانا بارزا في التجارة الدولية . ان اى اتفاق للسلع تم التوصل اليه ، أو سوف يتم التوصل اليه ، في المستقبل يمكن ان يرتبط بمثل هذا المشروع ولا ينبغي ان يتعارض معه . وأود ان اذكر بصفة خاصة الاشارة التي ابداهها السيد وزير خارجية المملكة المتحدة بشأن المشكلات الخاصة لسلعتين وهما الشاي والجوت والتي دعا فيها الى اتخاذ اجراءات عاجلة بشأنهما .

ان الاقتراحات المحددة ينبغي ان تصاغ لتحسين مركز هاتين السلعتين في التجارة الدولية .

واحد العناصر الرئيسية لمشروع " اليونكتاد " النظرة المتكاملة لمشكلة السلع متمثلا في اقامة صندوق مشترك لتمويل المخزون الاحتياطي ، وان الاقتراحات التي قدمت بشأنه تدعو الى ان يتنازل صندوق النقد الدولي عن ثلث رصيده الذهبي وان يذهب نصف دخل مبيعات هذا الذهب الى

اقامة صندوق ائتماني يقوم بمساندة ميزان مدفوعات الدول الفقيرة ، على ان يوزع النصف الاخر على الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي على اساس حصصها ، ويمكن ان يذهب سدس الرصيد الذهبي الذي ينقل للدول الاعضاء وان يستثمر في تمويل الصندوق الخاص بالمخزون الاحتياطي ، وان الموافقة على هذا الاقتراح لن تعني اية تضحية من جانب الاعضاء المساهمين .

وانا كان الصندوق الخاص بتمويل المخزون الموازي سوف ينشأ بسرعة فممن الضروري أن نقيم له منذ البدايات جهازا يتيح مصدرا متاحا مستعدا لتمويل هذا الصندوق ويمكنه ، من اداء مهمته بشكل فعال .

وان نقل المصادر الحقيقية لتمويل التنمية في الدول النامية قد اعطيت اهمية كبيرة وذلك في الاقتراحات الخاصة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وان هذا مجال نحن في حاجة الى عمل ملح بشأنه ، لانه قد يؤدي الى الاغاثة العاجلة ، بينما الاجراءات الاخرى التي تتعلق بالتجارة والتنمية سوف تستغرق وقتا طويلا حتى نشعر بفوائدها ، وان الدول التي اضيرت بشكل خطير لا يمكنها ان تنتظر طويلا ، فهي بالفعل تمر بفترة عصيبة ، ونحن نعرف الهدف الذي حدد نسبة ١ في المائة من اجمالي الناتج القومي لنقل الموارد سنويا من الدول المتقدمة الى الدول النامية قبل نهاية هذا العقد ، اخذين في الاعتبار كل الاثار الضارة ، مثل دفع الفوائد ، ونفقات تسديد الدين ، وايداع الارياح . وان مايسبب خيبة الامل هو الفشل في تحقيق اى من هذه الاهداف ، وهنا نجد ان الارادة السياسية للدول المتقدمة قد اصبحت عاملا حاسما .

لقد كانت هناك عدة اقتراحات لاقامة عدة صناديق ، بعضها صناديق عامة ، وبعضها صناديق اكثر تخصصا ، من اجل توجيه الموارد من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، ومن الاهمية ان نأخذ في الاعتبار ان مانحتاج اليه ليس زيادة المؤسسات الادارية لتوجيه الموارد ، بل زيادة حجم هذه الموارد التي توجه عن طريق المؤسسات القائمة بالفعل ، اراية مؤسسات جديدة نعتبرها مناسبة .

وان عبء الديون الخارجية للدول النامية ، لاسيما الفقيرة منها ، قد ازداد عبر السنوات واصبح اليوم يشكل عقبة خطيرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لهذه الدول ، لذلك فان وفدى يؤيد تأييدا قويا الاقتراح الذي يرمي الى عقد مؤتمر للدول المانحة ، والدول المستفيدة في عام ١٩٧٦ ، لايجاد الوسائل لتخفيف هذا العبء عن الدول النامية .

ان مشكلات الدول التي اضررت بشكل خطير ، مشكلات حادة ، وجادة ، ولا يمكنها أن تنتظر حتى عام ١٩٧٦ ، وان برنامج العمل لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد نص على الغاء اعادة تسجيل الديون بالنسبة للدول التي اضررت بشكل خطير . وأود ان أقول ، ان الوكالات الدولية المعنية ينبغي أن تتخذ خطوات عاجلة لتنفيذ هذه النصوص .

ان ميزان المدفوعات لمعظم الدول النامية ، ولا سيما الدول الفقيرة منها ، في حالة لا ترضي أحدا ، ولا يمكننا أن نعتمد على الوعود الفاضلة ، وان الموقف الحالي يهدد استقرار الهيكل السياسي والاجتماعي في الدول ويهدد السلام الدولي . لذلك فان وفدي يحث على اتخاذ الاجراءات التي من شأنها مساعدة الدول الفقيرة بتقديم المساعدة لموازنين مدفوعاتها ، ولذلك فنحن نؤيد الاقتراحات التي تقدم بها وزير خارجية السويد والذي طالب باتخاذ اجراء عاجل لالغاء ديون معونات التنمية .

ونحن نود أيضا أن نرى أن الجهود تبذل من أجل تدعيم الجهاز الخاص بالتمويل التعويضي في صندوق النقد الدولي . وان صندوق الائتمان الذي سوف يديره صندوق النقد الدولي ، يعتبر جهازا آخر مفيدا ، ونحن نرجو لذلك الاصرار باقامته . ان وفدي يعتبر ان موضوع الغذاء والزراعة أيضا موضوعا على جانب كبير من الحيوية بالنسبة للدول النامية ، ولا سيما تلك الدول التي لديها قدرة صناعية محدودة . ان الدول النامية لم تصل بعد الى المستوى الذي يسمح لها بانتاج غذاء كاف لسكانها ، أولا استهلاكها ، لذلك فان المعونة في مجال الغذاء من أهم عناصر المعونة الخارجية ، على الاقل ، في المستقبل القريب . ان مؤتمر الغذاء العالمي قد حدد هدفا يبلغ (١ مليون طن من الغذاء الذي يعتبر حدا أدنى لما يمكن تحقيقه ، وانني ادعو الدول المانحة أن تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف . ان الاقتراح الخاص باقامة احتياطي دولي يبلغ ٥٠٠ طن من الغلة يحتاج الى تأييد عالمي ، وقد يكون نواة لمخزون احتياطي من الغلة يمكن ان يعطيها تجربة قيمة بالنسبة للمستقبل .

ان بلادى ، قد اكدت دائما ، في جميع الاجتماعات الدولية ، أهمية وجود امدادات كافية من المخصصات تضمن للدول النامية امكانية الحصول على انتاج كاف من الغذاء . وان سيري لانكا ونيوزيلاندا قد قدما للامم المتحدة في العام الماضي قرارا أدى الى اقامة المشروع الدولي —

للمخصبات ، تحت اشراف منظمة الزراعة والاغذية ، وقد كان هذا بعد الاقتراح الذي تقدمت به رئيسة وزراء سرى لانكا مسز سيري مافو بندرانيجا من أجل اقامة صندوق عالمي للمخصبات . في اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والباسفيك التي عقدت في كولومبيا . ومن دواعي الارتياح أن نلاحظ انه كان هناك تأييد كبير لهذا المشروع الخاص بالمخصبات ، وأن أهمية المشكلة تدعو الى مزيد من الامدادات ، ولذلك فاني احث هذه الدورة الخاصة للامم المتحدة أن توافق على الهدف الخاص بـ ١١٧٧/٧٦ ، وأن الدول النامية ينبغي ان تضمن لهما امدادات كافية من المخصبات بالاسعار التي يمكنها دفعها اذا أريد المحافظة على مستويات انتاج الغذاء ، والتي يمكنها مواجهة متطلبات الاستهلاك . ان الاستثمار في المشروعات الاساسية مثل مشروعات الري والانماء الزراعي يحتاج ايضا الى دفعه قوية لانها لا يمكنها ان تدفع الاسعار العادية التي تطلب من اجل تحقيق المستوى المطلوب من الانتاج .

وأود أيضا أن أشير الى إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة . ان إعادة تنظيم هذه القطاعات ينبغي أن يأخذ في اعتباره الاحتياجات الخاصة للدول النامية ، وان يعطى لهذه الدول دورا معينا في اتخاذ القرارات الدولية بشكل يتناسب مع مصالحها الحيوية . ان هذا النص أمر لا يتعارض مع كون الدول التي يطلب منها ان تعطى الموارد ، ان تقوم بالجهود ، أيضا ، في اتخاذ القرارات .

وهناك هيئة واحدة في منظمة الامم المتحدة ، قد خلقت استجابة لمطالب الدول النامية ، لمعالجة مشكلتين مرتبطتين لهما اهمية حيوية بالنسبة لها ، ألا وهما التجارة والتنمية ، وهذه المنظمة هي مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة . وان مهمة مجموعة الخبراء التي عينت وفقا للفقرة التنفيذية الخامسة ، من قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٤٣ (د - ٢٩) هي تقديم اقتراحات خاصة بالتغيرات الهيكلية داخل نظام الامم المتحدة ، لجعلها قادرة على معالجة مشكلات التعاون الاقتصادي الدولي بطريقة شاملة ، يمكن أن تؤدي الى توسيع دور منظمة الأمم المتحدة ، والدفع قدما بالتنمية الاجتماعية في الدول النامية . ان أى اصلاح ، أو إعادة تنظيم الأمم المتحدة - في رأينا - لن يمكنه أن يقول بمهمته لتحقيق أمان الدول النامية ، اذا خلق في جو من الشك أو الغموض ، أو اذا أدى الى الاقلال من دور مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة . وعلى النقيض من ذلك ، نحن نود ان نرى " اليونكتاد " تدعم وان تعطى السلطة ، للمبادرة بمفاهيم جديدة ، ولترجمة النظريات الى واقع فعلي في مجال التنمية الدولية .

وقبل أن أنهى حديثي ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقول ، انني باعتباري وزيرا في حكومة سرى لانكا ، حصلت على شرف مخاطبة الجمعية العامة منذ عام ١٩٦١ ، وكذلك في الدورة الخاصة عام ١٩٧٤ ، أشعر في الوقت الحالي بأن هذه الفترة تتسم بتغيير كبير عما كان عليه الحال في الماضي ، وأعتقد أن معظم الدول الممثلة هنا ، في هذه الجمعية الدولية الموقرة ، قد اتخذت قرارات عملية ، بالتحرك بعيدا عن أساليب الماضي . وعليها أن تبتعد عن الاتهامات ، والمناقشات المضادة ، وان نعمل معا على خلق حلول يتم التوصل اليها عن طريق المفاوضات ، لحل المشكلات الاقتصادية في عصرنا هذا بطريقة عملية ، وأعتقد أن هذا أكبر انتصار يمكن أن يحققه الامم المتحدة في هذه الدورة الخاصة ، ويمكن لهذه الدورة أن تضع الأساس لهذا الانتصار .

إذا نجحت في ذلك ، فسوف ننجح في إقامة ما سوف يعتبر الأساس ، ليس فقط ، كنظام اقتصادى جديد ، بل أيضا لنظام جديد من القانون الاقتصادى الدولى ، يقوم على أساس الاتفاقات بين كافة الدول . وهذا النجاح يمكن ان يؤثر بشكل فعال على مستقبل الأمم المتحدة ، وعلى العمل الذى ندعى للقيام به ، والذى يمكن أن تكون له نتائج مجزية للمجتمع الدولى بأسره . ومن جهة أخرى ، إذا فشلنا ، فان الدول النامية سوف تواجه صعوبات كثيرة ، وسوف تبقى كرجل يصرع من أجل أن يصعد على سلم كهربائى يتجه الى أسفل بينما هناك آخر يتحكم في مفاتيح السرعة التى تحرك هذا السلم .

السيد بيهوتى (بوروندى) (الكلمة بالفرنسية) : اننى أتحدث باسم اللفتانت جنرال ميشيل ميكومبيرو السكرتير العام " يوبرونو " ، ورئيس جمهورية بوروندى ، متمنيا للجمعية العامة كامل النجاح في دورتها السابعة الخاصة .

وانى انتهز هذه الفرصة لتهنئة رئيس هذه الدورة ، الذى يعرف الجميع صفاته الخلقية ، وقدراته الذهنية . فقد أدار بكفاءة أعمال الدورة التاسعة والعشرين العادية لهيئة الأمم المتحدة ، وان ديناميكيته هى أفضل ضمان لنجاح هذه الدورة .

ان الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة لمنظمتنا ، تنعقد في وقت أدت فيه التحيزات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الى وعي جماعي بالأخطار التى تهدد كوكبنا ، والتي بلغت ذروتها .

منذ بداية ما أسمى خطأ ، بأزمة الطاقة ، فان البعنى يتساءل ، وهو على حق ، ما اذا كان مجتمع الاستهلاك الذى يعيش فيه البعنى ، والذى يصبو اليه البعض الآخر يبشر بكارثة على الصعيد العالمي ، وهكذا فان الانسانية قد تصبح نحبة قد راثها الخلاقة ، لأن التقدم التقني والثروة التكنولوجية لن يؤديا الا الى الدمار الشامل وان استفادت منهما نسبة بسيطة من الانسانية. ان بلادى ترهب بالقرار الذى مكنا من عقد هذه الدورة الخاصة ، وهو قرار يبين مدى وعينا بالخطار التي تهدد العالم . فاذا لم تتخذ اجراءات جماعية لتوفير الشروط المواتية لتحسين العلاقات بين الدول ، أو تحقيق نمو لكافة الدول في المجال الاقتصادى ، بحيث يتم القضاء على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة والقائمة على المزايدة ، وعلى ممارسة الضغط ، وعلى قانون القوى لا الضعيف ، فهناك من يفضل أن يبقى على احتياطاته ومدخراته ، وينتظر الى أن تنفذ احتياطات الطرف الآخر في الشركة أو المؤسسة بحيث تتكدس بضائعه دون أن تباع . اذا بقي هذا القانون الذى يحكم العلاقات بين الدول ، فان المواجهة ستظل قائمة بمفهومها ، وبكل مبرراتها وذلك في سرء ما يهدد العالم بسبب سباق التسلح ، ونتيجة لرغبة الدول الكبرى في السيطرة على العالم .

ان بلادى ترى أن هذا الخطر يجب أن نقضي عليه في أقرب فرصة ممكنة ، وأن بوروندى تعتقد أن الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، أو ما يسمى بالدول الغنية والدول الفقيرة ، أصبحت تدرك تماما مدى ذلك الخطر الذى يتهدد العالم . كما نعلم في نفس الوقت من هم المستغلين ، ومن هم المستغلين في اطار هذا النظام الاقتصادى الحالي .

أود أولا أن أقول بأنه يجب أن نعترف بأن الأزمة الاقتصادية الحالية ترجع الى تدور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين شركاء يعيشون في نفس المجتمع منذ أكثر من عشرات السنين ، وفي الوقت ذاته فان الوسائل التقنية للاعلام قد تطورت ، الى درجة أنها أصبحت متاحة تقريبا لكافة البشر حتى في البقاع الأقل تقدما ، وتتيح للبشر أن يأخذ علما بالرفاهية الضخمة المذهلة التي يعيش فيها البعنى ، وبالفقر المدقع الذى يعاني منه الآخرون .

ان هذه الأزمة هي أيضا نتيجة لحوار لا فائدة منه ، حوار طويل يصم فيه أحد الأطراف أذنيه كي لا يسمع ما يقوله الطرف الآخر . وفي عدة مناسبات خلال هذه الفترة ، فان الدول النامية

قد وجهت عدة نداءات لتلفت أنظار العالم الى تدوير شروط التجارة ، ولاشارة ضمير الدول المتقدمة التي استفادت أكثر من غيرها من نمو الاقتصاد العالمي ، تطالب فيها باعادة توزيع الثروات في صورة معونة متزايدة للدول النامية . ان هيئة الأمم المتحدة قد استجابت لهذه النداءات ولكن للأسف فان امكانيات هيئة الأمم المتحدة في التدخل محدودة ، ان رد فعل من بيده حل هذه المشكلة ، أى الدول الصناعية ، كان فاترا وغير حاسم ، اما لعدم اهتمام هذه الدول ، أو بصراحة أكثر ، لأنه يوجد في بعض الدول الصناعية مركزان للسلطة واتخاذ القرارات ، هما الحكومات من ناحية ، والقطاع الخاص من ناحية أخرى ، فالقطاع الخاص يلعب دورا حيويا في تحديد أزمات المواد الخام والسلع الأساسية .

صحيح أن الدول الصناعية هي أكبر الدول المصدرة للمواد الغذائية ولكن من المنتجات التعدينية ، ولكن ماهي حصة هذه المنتجات في ميزان مدفوعاتها ؟ هل صحيح ان انخفاض أسعار بعض هذه المنتجات يشكل تهديدا خطيرا لهذه الدول بقدر ما يشكل تهديدا خطيرا للبلدان الأقل نموا ؟

في ضوء الادراك الحالي لهذا القصور ، تحدد الموقف الحالي للدول التي يكون اقتصادها مرهونا بتصدير سلعها الأساسية . لا يوجد ، على الأقل ، أى شخص في الدول النامية الا ويهتم بتلك الموازنة . ان الأغلبية الساحقة الممثلة في هذا المحفل ، قد استهدفت دائما الحوار ، حوارا تشارك فيه ، على قدم المساواة الدول المتقدمة والدول النامية ، فلنأمل أن يكون هذا الحوار ممكنا ، وأن يقوم على أساس المساواة وسيادة الجميع ، وعلى الرغبة في ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي نواجهها . ونرى من الضروري أن نبدي رأينا حول البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة السابعة الخاصة .

اننا لانستطيع أن ننادى بالتضامن الدولي اللازم لاعادة تنظيم النظام الاقتصادي الحالي ، طالما بقيت هناك بؤر للتوتر في العالم ، وبؤر التوتر هذه انما تشجع على سباق التسلح ، والتوتر أمر تختص به الدول الكبرى التي تسعى الى فرض سيطرتها على العالم . ان الصراع بين الدول الكبرى لفرض سيطرتها على العالم يضع العراقيل في طريق التنمية ، وأود أن أذكر بعض هذه العراقيل .

فلقد أدى هذا الصراع الى سباق التسلح الذى يبعدنا عن الأهداف النبيلة ، وهى تقديم المعونة من قبل الدول الكبرى والدول الصناعية من أجل التنمية . كذلك فان توجيه المعونة الضئيلة التي تقدمها الدول الكبرى نحو مناطق النفوذ ينسبى العالم مصير الدول الفقيرة والمحتاجة .

ان الصراع بين الدول الكبرى من أجل فرض سيطرتها ، على العالم ، يخلق شعورا بعدم الاستقرار بين الدول النامية ، ويدفعها بذلك الى الانفاق في مجال التسلح بدلا من الانفاق في مجال التنمية ، وذلك حتى يمكنها مواجهة أى عدوان محتمل ، ولدى الدول النامية من الأسلحة ما يكفي لأن الدول الصناعية التي تنتج أسلحة محسنة وأكثر فتكا تود أن تتخلص من هذه الأسلحة التي تعتبر أنها أصبحت قديمة .

وهتى نضع حدا لسباق التسلح ، فلا يكفي أن يتم التوقيع على اتفاقيات ، بل يجب أن تقضي الدول الكبرى على بؤر التوتر في العالم ، وبهذا يسود التفاهم والثقة التي تسمح لنا بالتفاهل فيما يتعلق بالتعاون الدولي . ان بوروندى لاتعتقد بأن الدعاية الحالية لصالح نزع التسلح سوف تكون مثمرة طالما لم تكن مبنية على رغبة حقيقية من قبل الدول الكبرى في انتهاء سباق التسلح .

والآن لنتحدث عن موضوع آخر نهتم به ، هو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد قائم على العدالة والمساواة والسيادة والتكافل بين الدول كما نص على ذلك القرار رقم (٣٢٠) (د - ٦) الذى أقر في الدورة السادسة الخاصة لمنظمتنا . ان وفد بوروندى يؤيد هذا القرار ، كما يؤيد القرار رقم (٣٢٠) (د - ٢٩) لمنظمتنا أيضا والخاص ببرنامج العمل لاقامة هذا النظام الدولي الاقتصادى الجديد ، ويرى وفدنا أنه من الضروري أن نؤكد على بعض النقاط المحددة الواردة في هذا البرنامج القرارين ، وفي جدول أعمال دورتنا الحالية . وبالنسبة لاصلاح نظام النقد الدولي ، فاننا نعتقد أن ذلك لن يفيد مجتمعتنا الا اذا تم الوفاء بثلاثة شروط أساسية .

أولاً : الحد من أهمية الدور الذى يلعبه الذهب ، ولن ينجح الا اذا عمل صندوق النقد الدولي بالتدريج على الحد من عمليات الدفع بالذهب التي تجريها الدول الأعضاء ، وعلى هذا فان ما اسمي بحساب استبدال الذهب التابع للصندوق يجب أن يسمح للدول باستبدال رصيدها من الذهب بحقوق السحب الخاصة . ولا يسمح باجراء عمليات على أساس رصيد الدول من الذهب حتى فترة محددة .

ثانياً في إطار الحد من دور الذهب في نظام النقد الدولي ، يجب أن تكون هناك نسبة معقولة لأرصدة الذهب تستخدم لتمويل برامج التنمية في الدول الفقيرة .
وأخيراً ، فان النظام الجديد وإدارة وتوزيع الموارد المشتركة يجب أن يكون مسؤولية إحدى الأجهزة التي تمثل فيها الدول النامية وهذا سيسمح بأن تؤخذ السيولة في الاعتبار ، ليس فحسب عدم توازن ميزان مدفوعات الدول ، ولكن أيضاً الاحتياجات الطويلة المدى للدول النامية .
ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، يجب أن يتم على أساس عمل حاسم ، تقوم به المنظمات الدولية المعنية بالمعونة ، حيث تجرى نشاطها بصورة أقل بيروقراطية ، مستخدمين الخبراء المؤهلين الذين هم على اقتناع تام بفائدة المهمة التي يقومون بها . ويجب تحقيق اللامركزية في هذه المنظمات الدولية ، كما يجب أن تكون هناك نفس السلطات التنفيذية للذين يمثلون الهيئة . وهذه المنظمات الدولية المعنية بالمعونة يجب أن تتجنب فرغ عد كبير من الخبراء الأجانب على الدول المستفيدة من المعونة . وينبغي ألا ننسى ، أنه بالنسبة لبعض الدول ، فان المعونة من أجل التنمية أصبحت عبء على الهيئات الادارية .

اننا نجد أجهزة كثيرة تابعة لهيئة الأمم ، ووكالات متخصصة ، وبنوك اقليمية ، وهيئات للمعونة الثنائية ، تعمل في نفس المجال في بلادنا . ان دعم أجهزة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادى ، يجب أن يؤدى الى تنسيق أفضل للمعونة وخاصة المقدمة للدول المحتاجة . والبنك الدولي يستطيع أن يؤدى ذلك ، وهو يقوم بهذا فعلاً بالنسبة لكل حالة على حدة . ان عملية التنسيق هذه ، يجب ألا تقتصر على دراسة سياسة وخطط التنمية في الدول المطالبة للمعونة ، ولكن يجب أن يشمل ذلك أيضاً دراسة حجم المعونة الحقيقية التي تمنح للدول النامية في إطار الالتزامات السابقة .

صحيح أنه في مجال المعونة من أجل التنمية ، يكون للتخصص مزاياه ، ولكن هذا لا ينطبق دائما ، فان تعدد الأجهزة المختصة بالمعونة لا يفيد الدول المتلقية لهذه المعونة ، ومن الضروري أن تنسق جهود هذه الهيئات .

وأثناء الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة ، أولي اهتمام خاص للدول الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية ، وخاصة الدول الأقل تقدما والدول غير الساحلية . وورفى يعتقد أنه عند ما تعتبر الدول غير الساحلية من بين الدول الأقل تقدما ، فمن الضروري القيام بعمل سريع .

ان بلادى تهيب بهيئة الأمم المتحدة ، أن تقوم بدراسة مشروع انشاء سكك حديدية تربط بلادى بالسكك الحديدية الموجودة في دول أفريقيا الشرقية . وأعتقد أنه هناك دولا أخرى تهتم بهذا المشروع ، وسوف تنتهي الدراسة بالاتفاق مع تنزانيا ، وتمويل انشاء هذا الخط الحديدى يمكن أن يتم تحت اشراف هيئة الأمم ووكالاتها المتخصصة ، لتجميع الأموال اللازمة . هذه إحدى أمثلة العمل الجماعي الذى يجب أن تقوم به جميع الدول الأعضاء في منظمنا .

ان التعاون الاقليمي بين الدول المتخلفة هو وسيلة لدعم نموها الاقتصادى . وبالنسبة للدول الفقيرة ، فان هذا يرتبط بمصيرها وبموضوع سيادتها . وعلى المجتمع الدولي ، أن يشجع هذه الدول على تكوين هيئات اقليمية ، على أساس توازن المصالح المشتركة في المجال المالى والتجارى ومجال العمالة . لذلك ، فاننا نرحب بتكوين مجموعات اقليمية ، كذلك التي أنشئت في غرب افريقيا ووسط افريقيا . فهذه المجموعات يجب أن تحظى بتأييد مستمر من قبل المنظمات الدولية .

وفي عملية اعادة النظر في النظام الاقتصادى الحالى ، يجب أن نولي اهتماما خاصا لاعادة النظر في اتفاقيات الجات ، وذلك حتى نتوصل الى اتفاقيات جديدة تعبر عن العلاقات الجديدة التي يجب أن توجد بين الدول الصناعية والدول النامية ، ويجب أن تتاح الفرصة للدول المتخلفة حتى تتقدم في مجال التصنيع . ان الاتفاقيات الحالية للجات قائمة على فلسفة اقتصادية أصبح الكل يتشكك فيها الآن .

ان وفد بوروندى يؤيد كافة الجهود التي يبذلها سكرتير عام هيئة الأمم لتسهيل التفاهم المشترك بين الدول الغنية والفقيرة . ان الدور الذى يجب أن تلعبه منظمنا ، انما يرتبط بالفاعلية التي يضطلع بها المسؤولون عن تنفيذ هذه المهمة .

ان قبول بعني الدول الصناعية ، انشاء جهاز لجعل دخل الدول المصدرة للمواد الخام مستقرا ، يعتبر خطوة بناءة . ويجب أن نتجنب أن تصبح أية أجهزة تنشأ لهذا الغرض أجهزة بيروقراطية ، بل يجب أن تعمل بسرعة ، وأن تبني قراراتها على مقاييس موضوعية ، آخذة في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة . ان ادارة مثل هذا النظام تتطلب الولاء في العمل ، والكفاءة التامة لدى القائمين على ادارة هذا النظام . وتعتقد أنه يجب أن يتم التفاوض بين الدول الأعضاء في أية أجهزة تنشأ ، حتى تحدد مسؤوليات كل الأطراف . ان التعاون العنوي يمكن أن يتم بين الأجهزة القائمة فعلا ، والأجهزة التي يمكن أن تنشأ . ان بلادى تعتقد أن الوعي الجماعي بكل المشاكل التي تواجهنا ، يتطلب الثقة في مستقبل التعاون الدولي . لقد سبق أن شاهدنا تعارضا في تفسير المشاكل التي تهتم مختلف الأطراف ، وما نأمله هو أن تتجه الجهود الآن الى إيجاد حلول واقعية عملية حتى نستطيع أن نقيم عالما يشمر فيه كل فرد ولو أن مشاكله تهتم الآخرين ، الا أنه يريد ألا تحل دون مشاركة منهم .

رفعت الجلسة الساعة . ١٨ / ٤